الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

العلاقة بين السياحة و التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص

قانون البيئة والتنمية المستدامة

إعداد الطالب:

❖ سليماني علي

تحت إشراف الأستاذ(ة):

* أ.بن سليمان عبد النور

لجنة المناقشة:

د.عثماني عبد الرحمن	أستاذ محاضر	رئيساً
د.بن سليمان عبد النور	أستاذ محاضر	مشرفاً ومقرراً
د.بن زايد محمد	أستاذ محاضر	مناقشاً

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

{فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ
بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ
وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا}

شكر وتقدير

يسرني تقديم هذا الشكر لوالدي ووالدتي اللذان سهرا على تربيتي وتعليمي منذ أن بدأت حياتي، وأشكر كل من درسني أو ساهم في تدريسي من دكاترة جامعة الدكتور طاهر مولاي بولاية سعيدة وكل أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية الذين يرجع لهم الفضل بعد الله عز وجل في تلقيني العلوم القانونية ، كما اقدم الشكر والتقدير للأستاذ المشرف بن سليمان عبد النور على هذا البحث المتواضع، الذي اسال الله تعالى أن يضيف قيمة إلى هذا العلم، وشكر موجه كذلك لإدارة جامعة سعيدة و خاصة إدارة كلية الحقوق و العلوم السياسية على توفيرهم وتسهيلهم الخدمات للطلاب ومساعدتهم في كل الأمور التي من شأنها أن تخول لهم فضاءً مريحا للدراسة وطلب العلم في أمان ونظام ، وأوجه الشكر للمجالس العلمية لحرصها على تطوير مجال الدراسات الإسلامية وتشجيعها طلاب هذه الشعبة على الدراسة ومواصلة طلب العلم في أفضل الأجواء واروعها.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لكل من سهر وأفدى عمره وحياته لخدمة الإسلام ودراسة علومه وتدريسها في مشارق الأرض ومغاربها، من علمائنا الكرام والطاهرين، وطلبة العلم.

وأسأل الله تعالى أن يكون في المستوى المطلوب بعد العناية والبحث والترتيب والتنسيق ومعالجة الموضوعات حتى قمت بكتابة هذا البحث والذي أرجوا من الله أن ينال استحسانكم وأن يضيف قيمة علمية للمكتبات بإذن الله تعالى.

المقدمة

تعتبر السياحة من الصناعات الرائدة على المستوى العالمي إلى جانب الصناعة الالكترونية، وقد وصفت بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نموا في العالم حيث تجاوز عدد السياح على المستوى العالمي ولأول مرة في التاريخ سقف البليون سائح سنة 2012م، حيث بلغ 1,035,000,000 سائح، حسب المنظمة العالمية للسياحة.

وقد حظيت السياحة بأهمية بالغة لدى الباحثين والأكاديميين وصناع القرار في معظم دول العالم، خاصة في البلدان غير الريعية، وذلك نظرا لما يترتب عن هذا النشاط من آثار اقتصادية واجتماعية على اقتصاديات الدول. وقد تزايد الاهتمام بقطاع السياحة واتسعت رقعتها خاصة في القرن العشرين وذلك بسبب تطور وسائل النقل واختصارها للجهد والوقت وكذلك بسبب ظهور المنافسة بين الوجهات السياحية الأمر الذي قلل من الأسعار وشجع على مزيد من التنقل. وقد دفعت الآثار السلبية سواء الاجتماعية والثقافية، والبيئية الناتجة عن السياحة الجماعية إلى ضرورة تبنى أشكال جديدة للسياحة أكثر احتراما للموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمعات، وأكثر حفاظا على البيئة وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعد السياحة البيئية واحدة من أهم هاته الأشكال وأكثرها نموا على المستوى العالمي.

وحسب الجمعية الدولية للسياحة البيئية فقد نما هذا النوع من السياحة بأكثر من ثلاث مرات من صناعة السياحة بكاملها في سنة 2004 م. وترجع أسباب هذا النمو إلى التغيرات الديمغرافية التي تشهدها بلدان المنشأ (المجتمعات القديمة، العدد المتزايد من المسافرين ذوي الخبرة)، وزيادة الوعي البيئي من جانب الجمهور العام، كما يعزى أيضا إلى التطور السريع لصناعة مكونة من صناعة

متخصصة (مثل: النزل البيئية، وكالات سفر بيئية، ...) وصناعة غير متخصصة (مثل: سلاسل الفنادق، شركات الطيران، عمليات السفن السياحية...)، تتراوح بين شركات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى شركات متعددة الجنسيات.

وعلى الرغم من الإمكانيات الطبيعية والثقافية الهائلة التي تزخر بها الجزائر التي والمغرب، بالإضافة إلى اهتمامها بالبيئة من خلال اصدار القوانين والمراسيم الخاصة بحمايتها، وإنشائها للحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية، إلا أن الاهتمام بالسياحة البيئية وتطويرها كسياحة بديلة لا ي زال في مراحله الأولى.

ولهذه الأسباب جاءت فكرة هذا البحث وذلك من أجل إبراز دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وإبراز مكانة هذه السوق المتخصصة ضمن السوق السياحي للبلاد.

إن كل الحقائق والإحصائيات السابقة دفعتنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ✓ ما مدى توفر إمكانيات السياحة البيئية في كل من الجزائر؟
- ✓ ما هو دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ✓ ما هي آثار السياحة البيئية على التنمية الاجتماعية في الجزائر؟
- ✓ ما هو دور السياحة البيئية في المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي في الجزائر؟

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحليل الروابط الموجودة بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة؛
- إعطاء مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من الممكن إن تم أخذها بعين الاعتبار من طرف الجهات المعنية أن تساهم في تطوير السياحة البيئية في الجزائر؛
- إضافة دراسة أخرى للدراسات المتعلقة بالموضوع، كما نأمل أن تكون منطلق ومرجع لأبحاث أخرى حول في سبيل تطوير البحث في موضوع السياحة البيئية؛
- الاطلاع على مقومات السياحة البيئية التي تتوفر عليها الجزائر؛
- الإجابة على السؤال الرئيسي في المذكرة والمتمثل في الدور الذي تعلبه السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛

تبرز أهمية الموضوع من خلال كونه واحد من أهم المواضيع الأكثر جذلا بين الباحثين الأكاديميين والمهتمين بقطاع السياحة عبر العالم. وبالإضافة إلى الحداثة النسبية لموضوع السياحة البيئية، وعدم اتضاح بعض معالمه بعد، فإن السياحة البيئية أصبحت البديل الأمثل للسياحة الجماعية وذلك بسبب الآثار السلبية التي تنتج عن هذه الأخيرة وخاصة البيئية منها، ويرتقب أن تساهم السياحة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والبيئية، وذلك بسبب الآثار التي يرتقب أن تنتج عنها. وتأتي هذه الدراسة محاولة لعرض مختلف المفاهيم والآراء والروابط حول السياحة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

في حدود إطلاعنا على الموضوع، فإن الدراسات التي تناولت موضوع السياحة البيئية وقامت بربطه بالتنمية المستدامة قليلة جدا، ولكن توجد بعض من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع السياحة البيئية والتنمية المستدامة على انفراد، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة بيرناردو دوها بيشباوم"Bernardo Duhá Buchsbaum" بعنوان ecotourism and sustainable development in Costa Rica:

وهي عبارة عن ورقة بحث نشر سنة 2004 م، وقد كان الهدف من هذه الورقة هو تقديم موجز للقضايا الحالية، التي تواجه السياحة البيئية في كوستاريكا؛ الفحص النقدي لآثار وتحديات السياحة البيئية؛ تحليل إمكانية السياحة البيئية كإستراتيجية للتنمية المستدامة؛ البحث عن الطرق التي يمكن من خلالها تقييم السياحة البيئية والتنمية المستدامة؛

واقتراح طرق لتحسين ممارسات وسياسات السياحة البيئية الحالية لكوستاريكا. وقد تناولت الدراسة بالتحليل للإجابة عن بعض الأسئلة مثل: ما هي آثار وتحديات السياحة البيئية؟ ما هي الفوائد التي يمكن أن تجلبها السياحة البيئية؟

هل السياحة البيئية في كوستاريكا مستدامة؟

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- إخفاقات السياحة البيئية في كوستاريكا هي بمثابة تذكير صارخ لآثار وتحديات السياحة البيئية في حين أن تشير النجاحات إلى الوعود والإمكانيات. وعلى العموم فقد أظهرت كوستاريكا دلائل على أن السياحة البيئية ليست مظهراً كاذباً كما أنها ليست حلاً سحرياً؛
- – يمكن للسياحة البيئية أن تعمل بوصفها استراتيجية تنموية فعالة كما يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية؛
- من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت السياحة البيئية كصناعة بكاملها في كوستاريكا سوف تبرهن على استدامتها أم لا. كما أنَّ الاستدامة الطويلة الأجل للسياحة البيئية في كوستاريكا من المرجح أنها سوف تعتمد على ما إذا كانت السياحة البيئية تستفيد من أخطائها وتبدأ في اتباع نهج أكثر تعاطفاً في تخطيط السياحة البيئية.

2. دراسة جوردان تارديف"Jonathan Tardif" بعنوان : écotourisme et développement durable:

وهي عبارة عن بحث نشر سنة 2003 م، وقد تناولت هذه الدراسة مختلفة المفاهيم بالسياحة البيئية وعلاقتها بأنواع السياحة الأخرى وصولا إلى آثار السياحة البيئية الايجابية والسلبية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- السياحة البيئية هي ظاهرة جديدة نسبيا؛

- تمثل السياحة البيئية الدواء الشافي لمشاكل التنمية المستدامة في الأوساط الطبيعية وفي المناطق المعزولة؛
- من الصعب إيجاد السياحة البيئية الحقيقية؛
- أصبحت السياحة البيئية وسيلة تسويق شديدة القوة؛

3. دراسة " خان أحلام وزاوي صورية " بعنوان " السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية":

وهي عبارة عن بحث نشر سنة 2010. حاولت هذه الدراسة إثبات كيفية تأثير السياحة البيئية على التنمية في المناطق الريفية، كما تطرقت إلى مجموعة من المفاهيم الخاصة بالسياحة البيئية والتنمية السياحية في المناطق الريفية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياحة البيئية تكتسب مكانة خاصة بالنسبة للمناطق الريفية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتمتع بعوامل جذب مختلفة طبيعية منها وثقافية، وهو ما يجعل السياحة البيئية فيها أمرا ممكنا نظرا للفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنتج عنها.

يمكن إجمال أهم الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- حداثة هذا الموضوع في ميدان البحث العلمي، ونقص الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع على حد اطلاعنا؛
- الرغبة الشخصية الكبيرة في البحث في ميدان اقتصاديات السياحة؛

- الصلة القوية والمتينة لهذا الموضوع بطبيعة التخصص المختار في الدراسات العليا؛
- إثراء المكتبة العربية ببحث جديد في مجال السياحة البيئية، حيث يمكن أن يكون مرجع لإطلاق دراسات وأبحاث أخرى جديدة في هذا الميدان؛

بغرض إنجاز البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي في الإشكالية والتساؤلات الثانوية، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن واللذان يجمعان بين الجوانب النظرية والعملية مستعينا بمجموعة من المصادر المتنوعة من كتب، مقالات، مجلات متخصصة، ملتقيات، موسوعات، ومواقع انترنت. وقد قمنا بجمع المعلومات والبيانات وتبويبها وعرضها وتحليلها وتفسيرها.

كما تم الاعتماد في الحصول على المعلومات والبيانات المهمة لهذه الدراسة من المؤسسات الحكومية لبلادنا محل الدراسة مثل: وزارات السياحة، وزارت البيئة. بالإضافة إلى منظمات عالمية مثل: والسفر،...الخ.

من أجل الإحاطة بموضوع البحث من كل جوانبه، قمنا باعتماد خطة تتكون من فصلين؛ وقد تناول الباحث في الفصل الأول الأسس النظرية للسياحة والسياحة البيئية من خلال التطرق إلى عموميات حول السياحة، مفهوم السياحة البيئية، وأدوات تحقيق التنمية السياحية في السياحة البيئية. وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تناولنا مفهوم التنمية المستدامة.

واجهتنا في سبيل إنجاز هذا الموضوع صعوبات كثيرة، ولعل أهمها:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع التنمية المستدامة بالتحليل والنقاش وخاصة باللغة العربية؛

- قلة المراجع التي تناولت موضوع السياحة البيئية باللغة العربية حيث أن المكتبة العربية فقيرة من حيث المراجع التي تتناول موضوع السياحة البيئية؛

- عدم توفر الإحصائيات حول السياحة البيئية في الجزائر محل الدراسة، حيث يعتبر هذا القطاع من السوق السياحي جديد بالنسبة لكل من الجزائر؛

قام الباحث بتحديد هذه الدراسة بالإطار الزماني والمكاني، فيما يخص الإطار المكاني فيتعلق الأمر بالجزائر، وأما فيما يخص الإطار الزماني فقد أخذت البيانات المتعلقة بالمؤشرات السياحية للجزائر من سنة 2000 م إلى غاية 2012 م، كفترة لتحقيق أهداف الدراسة.

من أجل الإحاطة المسبقة بمعنى المصطلحات المهمة التي سيتم تداولها في هذه الرسالة، لابد أن نحدد معناها مسبقا.

السياحة البيئية (écotourisme): نوع من أنواع السياحة البديلة، تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للسياحة الجماعية، خاصة الاجتماعية- الثقافية منها والبيئية، والمساهمة في الرفاهية المجتمعات المحلية.

التنمية المستدامة: التنمية التي تعمل على تحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق رفاهيتها.

المناطق المحمية: عبارة عن مناطق تخصصها الدولة لحماية التراث الطبيعي بصورة مختلفة، والمحافظة على المقومات الطبيعية لعدم الإخلال بمنظومة هذه المحميات مثل عدم الصيد ومنع قطع الأشجار أو جمع وتحديد حركة وسائل النقل داخل هذه المحمية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة والسياحة البيئية

تمهيد:

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية تعتمد على انتقال الأشخاص إلى بلدان أو أماكن خارج بيئتهم المعتادة لأغراض شخصية أو مهنية أو تجارية، وتشمل بالضبط الأنشطة التي يقوم بها هؤلاء الأشخاص أثناء رحلاتهم والإقامة في أماكن خارج بيئتهم المعتادة لفترة زمنية متتالية لا تتجاوز سنة وهذا لغرض الترفيه أو العمل أو العلاج ...الخ. كان هذا تعريف السياحة بشكل عام نأتي الآن لتناول أهم أنوع السياحة وأركانها وأهم العوامل التي تؤثر فيها.

المبحث الأول: مفهوم السياحة

تمهيد

تعتبر السياحة أحد الأنشطة الاقتصاديّة الهامّة، والتي يهتمّ بدراستها علم الجغرافيا السياحيّة، الذي يعتبر على اتصال وثيق بكثير من العلوم؛ ومن الأمثلة عليها علم الآثار وعلم المناخ وكذلك الأرصاد الجويّة، وعلم الطب، وعلم الاقتصاد، وإنّ السياحة لهي محور حديثنا في هذه المقالة، وسنسلط الضوء على تعريف السياحة، إضافة إلى نبذة عن تطور السياحة، وعن العوامل التي أدت إلى تطورها في وقتنا الحاضر.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن السياحة

يـرجع الأستاذ "شمولر جوستاف " وهو خبير سياحي ، أن منشأ السياحة يعود إلى نشأة الانسان نفسه وان حاجات الانسان الغريزية كالطعام والأمن هي التي دفعته الى السفر والترحال ، فعندما كانت منطقته لا توفر له حاجياته من الطعام والأمن بدأ يبحث عن مناطق توفر له ذلك ، إضافة إلى رغبة الإنسان في التغيير المؤقت لمكان إقامته وهو ما نسميه اليوم " السياحة " كذلك ساهمت الديانات في نشأة وتطور السياحة ومن أهمها الديانة الاسلامية والتي تشمل الزيارة إلى الأماكن المقدسة ومن أهمها الحج الذي يلعب دورا فعالا في تنمية وتطوير السياحة مع تقديمها وتعريفها للغير[1].

1 مروان السكر: مختارات من الاقتصاد السياحي – الاردن مجدلاوي للنشر والتوزيع سنة 1999 ص 13.

ثم جاء الفلاسفة الذين جابوا مناطق غير معروفة لطلب العلم والمعرفة والتي بواسطتهم أصبحت عدة مناطق وشعوب معروفة لدى الأمم، وتم عن طريق الترحال اكتشاف قارات بأكملها.

بعدما كانت السياحة تتميز بتحركات الأفراد من أجل البحث عن الأمن والغذاء لهم ولحيواناتهم بدأت تتبلور فكرة التطور والمتمثلة في ربط العلاقات الإنسانية والتي بدورها أدت إلى خلق عادات للزيارات وكذلك الاستشفاء الصحي، ومع تطور الزمن أصبح الأفراد ينتقلون من مكان لآخر قصد التنزه أول إنجاز كان في فرنسا لممرين يمثلان " الدورة الصغرى " التي تشمل باريس والجنوب الغربي " بالدورة الكبرى" التي تشمل باريس والوسط ثم الجنوب الشرقي ومنه ظهرت العبارة التالية " قم بالدورة الكبرى" وهذا من بريطانيا العظمى سنة 1807 بحيث كل شاب إنجليزي خلال نضجه مطالب بالسفر حول القارة[1] .

واستمر تطور السياحة حتى حدثت الطفوى الكبرى" من القرن العشرين (20) حيث ساهمت الثورة الصناعية في إنعاش السياحة بسبب عدة عوامل.

بعدما كانت السياحة في القرون الوسطى تتميز بتحركات الأفراد والزيارات لغرض محدد كالصحة والعمل والحج الى غيرها، أصبح الافراد ينتقلون من مكان لآخر قصد التنزه وأول إنجاز كان في فرنسا لممرين هما "الدورة الصغرى" وتشمل باريس والجنوب الغربي و "الدورة الكبرى" التي تشمل باريس والوسط ثم الجنوب الشرقي .

1 GERARD GUIBILATO Economie Touristique Edition, d'E LTAS page 22.

ظهرت العبارة " قم بالدورة الكبرى" وهذا من بريطانيا سنة 1807 بحيث كل شاب إنجليزي خلال نضجه مطالب بالسفر حول القارة وكلمة سياحة اشتقت من الكلمة الانجليزية دورة <THE TOUR - وفي سنة 1807 ظهرت كلمة سائح والتي تعني الشخص الذي قام بالدورة ومن هذا النتائج اصبحت هذه الكلمة تشرح نظرية وتطبيق السفر من أجل المتعة أما في اليونان فظهرت السياحة العلاجية[1].

وأستمر تطور السياحة حتى حدثت الطفوى الكبرى في القرن العشرين (20) حيث ساهمت الثورة الصناعية في إنعاش السياحة بسبب عدة عوامل:

أولاً: تـطور وسائل النقل.

ثانياً: تطور وسائل الاتصال والاشهار والاعلان.

ثالثاً: إرتفاع مستوى دخل الافراد وتقليص وقت العمل وظهور العطل السنوية.

إن تطور السياحة كان مع تقدم الفكر الانساني شيئا فشيئا وهذا بتنمية وسائل النقل والاتصال، فهذه الوسائل تجعل السفر أكثر راحة كما تسمح بربط المناطق المعزولة وهناك نمطين لتطور السياحة هما:

1. السياحة العصرية أو الاجتماعية:

ظهرت في القرن التاسع عشر (19) مع التقدم الحضاري والصناعي حيث أنشأ معهدين الاول في أوروبا الغربية والثاني في أمريكا الشمالية وهذا نتيجة تقدم الهياكل الحضارية سنة 1940

1 GERARED GUIBILATO - OPCITE PAGE 22

2. السياحة الكتلية:

لقد أصبحت ظاهرة مهمة في رفع المداخيل من العملة الصعبة وهذا خلال القرن العشرين (20) لكن السياحة الاجتماعية لم تنمو بإتباع قوانين اجتماعية تعترف بقانون العمل الى غاية 1850 وقت العمل كان يصل ال 14 ساعة في اليوم مع تطور الخدمات السياحية والفكر الانساني تقلص فارق ساعات العمل وأخذ مصطلح السياحة معناه الحقيقي سنة 1936م أين تم إنشاء المكتب الدولي للسياحة الاجتماعية (B .I .T . S)

3. السياحة في الاقتصاد الحديث:

من خلال تقديم الخدمات تقوم السياحة بدورها في عملية تصريف الثروات السياحية وتلبية حاجات ورغبات السياح المحليين والأجانب من الراحة والعلاج والزيارات والرفاهية وغيرها. وعادة تحت كلمة الخدمات السياحية يفهم:

- مجموعة من الأعمال التي تؤمن للسياح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك الخدمات والبضائع.

لقد مرت السياحة بعدة مراحل ومن أهمها:

المرحلة الأولى: التنقل والترحال من اجل محيط افضل وذلك قصد الرعي والبحث عن الرزق والامن وهذا ما ميز حياة البداوة أي اساس حياة الانسان البدائي حيث جاب الصحراء القاحلة والهضاب والوديان وعبر الأنهار وصولا الى السهول الخصبة، فارتبط بالطبيعة وعرف الزراعة حتى وصل إلى الاستقرار والثبات فكانت بمثابة مرحلة للاستكشاف ومعرفة جديدة للسفر.

المرحلة الثانية : التجارة والتي لازمت التطور الطبيعي للجماعات الانسانية واصبحت في إستقرارها تنتج فائضا عن حاجاتها الضرورية وتسعى لتصريفه بكافة الطرق الممكنة فلم يلتصق بمكان معين بل تنقل وغير وكان الحج الى الاماكن المقدسة الدور الاوفر في التنقلات والتعارف والخبرات الجديدة التي أكتسبها الافراد والجماعات في أسفارهم على حد سواء.

المرحلة الثالثة : الرغبة في معرفة المجهول وما هو جديد من الثقافة والمعارف ورغبة الانسان في التحرر من قيود بيئته سعيا وراء اكتشاف والتعارف أن المرحلة الثالثة هي اكثر ما ميز ظاهرة السياحة في الماضي وذلك من خلال عدة اشكال نذكر منها.

السفر من أجل المغامرة والاطلاع او الاستكشاف والمصلحة امثال البحار اكريستوف كولومبس " فاسكو ديغاما " ومشاهير العرب والمسلمين من بينهم "ابن خلدون " ابن بطوطة" ابن جبير . كما نجد أيضا ابن البندقية "ماركو بولو".

السفر الذي قام به العلماء والمثقفون الرحالة لدراسة الآراء والنظم وحياة الشعوب الاخرى ودراسة الآثار والثروات، وللمتعة أيضا، أمثال المؤرخ الاغريقي "هيرودوت" المسافر المعروف بسيره وكتاباته والاديب الصيني "يوانغ شانغ"

- السفر الذي قام به علماء بريطانيا خلال العصور الوسطى الى الجامعات المختلفة في رحلات طويلة الى اوروبا من اجل تلقي المعرفة.

وعندما حل القرن السابع عشر(17) ظهر السفر بغرض المشاهدة وبدأت طائفة من الناس يغدون الى العواصم الكبرى لمشاهدة القصور الملكية وارتياد المراكز الثقافية الهامة وقد تزايد عدد هؤلاء تدريجيا مما حدا بفرنسا إلى إصدار دليل سياحي عام 1672 يساعد على القادمين اليها للتعرف على آثارها ووصف الطرق إلى باريس ويتحدث هذا الدليل على الرحلة الصغيرة التي تشمل الجزء الجنوبي الغربي من فرنسا والرحلة الكبيرة وتشمل بصفة خاصة الجزء الجنوبي الشرقي من فرنسا.

وفي العصور القديمة باتت ظاهرة السياحة والسفر متعة محببة في منطقتي اليونان وما عرفه سكانها من سفر إلى الجزر اليونانية وبالتحديد الى اولمبيا لمشاهدة الاولمبية او المشاركة فيها لمدة تربو على ألف عام (1000 سنة) بدء من776 ق.م وارتياد الحمامات العلاجية للاستشفاء.

الرومان وما عرفته من موجات المسافرين بهدف المتعة حيث ازدهرت الطرق الرومانية بها.

وعلى الطرق الرومانية انتشرت محطات الراحة التي كانت تتوقف بها العربات لتغيير الجياد وكانت تلك المحطات تنتشر على مسافات متقاربة واتجه هؤلاء المسافرون الى اليونان يستشرقون عظمتها ويتمثلون حكمتها وذهب غيرهم الى مناطق المياه المعدنية ووفد الكثيرين منهم الى مصر ليشاهدوا عجائبها القديمة واهرامها العظيمة ومن آثار تلك الفترة الحمامات والمسارح الرومانية الشهيرة[1].

مما سبق نجزم بان الانسان سائح بطبيعته ونظرته، ونظرا الى سعيه الدائم للسفر والترحال واستجابة لمختلف دوافعه ورغباته.

1 نبيل الروبي / نظرية السياحة مجموعة الدراسات السياحية: مصر مؤسسة الثقافة الجامعية سنة1986 ص: 6.

المطلب الثاني: تعريف السياحة

لقد تناول الكثير من الباحثين تعريف وخصائص السياحة بالتحليل والنقاش، وسوف نتطرق فيما يلي إلى تعريف السياحة وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف السياحة

لابد قبل الدخول في تفاصيل تعريف السياحة من الوقوف على الأهداف الكامنة وراء تعريف أي ظاهرة بشكل عام، والظاهرة السياحية بشكل خاص. ويمكن القول إن الوصول إلى تعريف دقيق ومتكامل وموحد للظاهرة السياحية يحقق الأغراض التالية[1]:

أولا: غرض تعليمي

من الضروري أن يعرف الطلاب المتخصصون في الدراسات السياحية معنى الظاهرة السياحية. فتطوير الظاهرة السياحية يتطلب بالضرورة الوقوف على معالم هذه الظاهرة وأبعادها وعناصرها وهذا يأتي من خلال الإطلاع على العديد من التعاريف وتحليلها والربط الجدلي بينها وصولا إلى تعريف متكامل ومتفق عليه من قبل الجميع.

ثانيا: غرض إحصائي

الإحصاء عبارة عن وسيلة تستخدم من قبل جميع العلوم لتطوير أي ظاهرة مدروسة مهما اختلفت. والوصول إلى تعريف موحد ومتكامل ومتفق عليه للظاهرة السياحية بحيث يسهل مهمة الباحثين في قياس الظاهرة السياحية، بحيث تجنبهم الخلط القائم بين ظاهرة السفر بشكل عام والظاهرة السياحية

1 نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 ، ص 27-28.

بشكل خاص. وهكذا نصل إلى حالة مثلى لتوحيد الضوابط والمعايير والمقاييس المستخدمة في قياس الظاهرة السياحية، خصوصا في مجالات الإحصاء السياحي الإقليمي والدولي.

ثالثا: غرض تشريعي وإداري

إن التشريعات والقوانين الإدارية تتطلب بالضرورة التعمق في الظاهرة السياحية، وبالتالي رسم أبعاد النشاط السياحي وحدوده وفصلها عن الأنشطة الأخرى بهدف التأكد من أنَّ التشريعات والقوانين تصيب الهدف فعلاً.

فإصدار تشريع خاص من أجل تطوير النشاط السياحي يتطلب بالضرورة تحديد الأنشطة السياحية المشمولة بهذا الإعفاء. وإصدار تشريع بإلغاء السفر لأغراض سياحية هل يشمل جميع المسافرين للخارج، أم شريحة معينة بالذات؟.

ولقد وردت جملة من التعاريف المتنوعة حول السياحة تحاول تحديد ماهيتها وخصوصيتها، وجاءت عدة محاولات من قبل الباحثين لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة وكل باحث ركز على جانب معين، فمنهم من ركز على السياحة كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ومنهم من اعتبرها على أساس تنمية العلاقات الدولية والإنسانية والثقافية والرياضية...ومنهم من يطلق على السياحة على أنها صناعة القرن العشرين أو الصناعة المتداخلة أو المركبة أو الصناعة المتكاملة أو الصناعة بدون مداخن أو غذاء الروح أو بترول القرن الواحد والعشرين[1].

1 ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997 ، ص 14

ومصطلح أو لفظ السياحة ليس بجديد في اللغة العربية وهو يعني التجوال، وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع ومن ذلك سورة التوبة آية (2) يقول الله تعالى:{فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخۡزِي ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢}[1]، وتعني هنا كلمة فسيحوا أي فسيروا أيها المشركون سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض خلالها لكم أحد. وفي السورة نفسها ورد قوله تعالى:{ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١١٢}[2] والسائحون تعني الصائمون استنادا لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم)"سياحة أمتي الصوم"[3]

ويقول المفسرون هم المسافرون للجهاد أو لطلب العلم.

أما في اللغة الإنجليزية فنجد أن كلمة Tourism تعني العمل المتعلق بإعداد نشاط الإجازات للسائحين أو الممارسة المتعلقة بالسفر من أجل المتعة في الإجازات.

والسياحة في اللغة هي السفر أي الانتقال من مكان إلى مكان آخر، فإذا كان ذلك داخل نفس الدولة سميت سياحة داخلية، وإذا كانت من دولة أخرى سميت سياحة خارجية أو دولية.

وقد حاول الكثير من الباحثين تقديم تعريف للسياحة يكون جامعا وشاملا، فينظر إليها عالم الاقتصاد على أنها ظاهرة اقتصادية لأنها عبارة عن عرض للسلع والخدمات المتنوعة يقابله طلب عليها

1 سورة التوبة، الآية(02).

2 سورة التوبة، الآية (112)

3 رواه أبو هريرة، وأسنده الطبري.

من طرف السياح، وينظر إليها عالم الاجتماع على أنها ظاهرة اجتماعية الهدف منها هو رغبة السياح في زيادة رأسمالهم الاجتماعي من خلال الاحتكاك والتعرف على الشعوب وثقافات مختلفة جديدة، إلا أنه الاختلاف بين هذه التعاريف ينطلق من الاختلاف في التخصص العلمي وعناصر السياحة في حد ذاتها (المكان، الوظيفة، المتعة، الثراء). زمن أجل إعطاء تعريف شامل لظاهرة السياحة لابد أن نتطرق إلى مجموعة من التعاريف المتخصصة، ونذكر منها من بينها:

سنة 1905 م وهو أول تعريف للسياحة، جاء فيه: "السياحة بالمفهوم جوبارت فولار Jobert" "Feuler تعريف الألماني الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة"[1].

وينظر هذا التعريف إلى السياحة من منظور ضيق حيث يلخصها في مجرد الانتقال من أجل الترفيه والاستجمام والتمتع بجمال الطبيعة ويهمل الأبعاد الأخرى لظاهرة السياحة.

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي « Choulirne schratanhous» عام 1910م، بأنها: الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطاً مباشراً"[2].

1 محمد مرسي الحريري، جغرافيا السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 18.

2 محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1975 ، ص 16

ويركز هذا التعريف فقط على الجوانب الاقتصادية للسياحة ويهمل الجوانب الأخرى خاصة الاجتماعية منها والجمالية.

وبَيَّنَ الأستاذ والتر هومزيكر "Walter humziker " رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين وكورت كرافت"Kurt Kraft" بأنَّ السياحة هي: "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما لطالما أنَّ هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي"[1]

وقد أضاف هذا التعريف عنصراً مهما في تعريف السياحة وهو عدم ممارسة السائح لأي نشاط اقتصادي من شأنه أن يدر ربحا عليه، بالإضافة إلى عدم تحول الإقامة إلى إقامة دائمة.

في حين يرى راين "Ryan"من جانب الطلب أنَّ: "السياحة تشير إلى تجارب في أماكن مختلفة بالإضافة إلى التفاعلات التي تنشأ في تلك الوجهات"[2]. ويعاب على هذا التعريف أنه لم يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية للسياحة، كما أنه لم يستثني الكسب المادي من التفاعلات الاقتصادية التي تنتج عن السياحة.

إلا أنَّ واحد من التعاريف المفاهيمية الذي يستحق اهتماما خاصا هو الذي قدم جيلبر Gilber، سنة 1990 وقد اقترح من أجل الفهم الاجتماعي للسياحة: "السياحة هي جزء واحد من الترفيه

1 Walter, Hamziker, **Le tourisme**: **caractéristiques principales**, Aiest éditions gurten, Berne, paris, 1992, p 76.

2 Javier de esteban curiel, **turismo cultural y medio ambiente en destinos urbanos**, pablidise, madrid, 2008, p65.

الذي ينطوي على السفر إلى مجتمع أو وجهة غير مألوفة، لفترة قصيرة الأجل، وذلك لتلبية حاجات مستهلك من نشاط واحد أو مجموعة من الأنشطة"[1].

وينظر هذا التعريف إلى السياحة من وجهة نظر اجتماعية حيث يرى أن السياحة هي نشاط ترفيهي يهدف إلى تلبية حاجات السائح الاجتماعية من خلال التعرف على مجتمعات وشعوب أخرى.

كما عرفت السياحة على أنها: "نشاط بشري متعمد يعمل كوسيلة للاتصال وكرابط للتفاعل بين الشعوب، داخل أي بلد أو حتى وراء حدوده الجغرافية الفاصلة. وينطوي على الانتقال المؤقت للناس من منطقة إلى أخرى، أو بلد أو حتى قارة، وذلك بهدف تلبية الضروريات وليس لإنجاز عمل مأجور، وبالنسبة للبلد يتم زيارته، السياحة هي صناعة تستهلك منتجاتها في المقام، وتنتج صادرات غير منظورة"[2].

ولم يقتصر تعريف السياحة على الباحثين فقط، بل أيضا اهتمت به الهيئات الدولية الحديثة والقديمة مثل عصبة الأمم المتحدة سنة 1937 التي ركزت على السائح باعتباره المعني الرئيسي بالنشاط السياحي، وأيضا الاتحاد الدولي لمنظمات السياحة الرسمية والمنظمة العالمية للسياحة وكذا هيئة الأمم المتحدة سنة1963[3].

1Norbert vanhove**, the economics of tourism destinations**, second edition, elsiver publication, USA, 2011, p2.

2 John Tribe**, philosophical issues in tourism**, MPG Books Ltd, Great Britain, 2009, p45.

3 يحياوي هادية، **السياحة والتنمية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2002-2003، ص08.

وللوصول إلى تعريف عام نورد التعريف المعتمد من قبل المنظمة العالمية للسياحة (OMT) حيث وضعت المنظمة العالمية للسياحة مجموعة من التعاريف، والتي تتحكم في كافة الإحصاءات التفصيلية حول السياحة، وكان ذلك عام 1963 م، في مؤتمر نظمته حول السياحة الدولية، وهذه التعاريف هي:

1- **الزائر**: هو كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة، وليس ممارسة مقابل أجر ويخص فئتين من الزوار.

2- **السواح**: تكون أسباب زيارتهم هي الترفيه، الراحة، قضاء العطل، الصحة، الدراسة، الرياضة، أو زيارة الأقارب، ويمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورنه.

هذا التعريف ينطبق على السياحة الدولية فقط وتبذل المنظمة العالمية للسياحة مجهودات كبيرة لاعتماد هذا التعريف من طرف كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كون بعض الدول تعتبر السائح كل شخص يقيم بعيد عن مقر إقامته المعتادة، فمثلا ألمانيا تعتبر الفرد سائح كل شخص يبقى أربعة أيام فأكثر خارج مقر إقامته، النمسا تعتبر السائح كل من يبقى ثلاثة ليالي فأكثر خارج مقر إقامته، بريطانيا، بلجيكا، هولندا، سويسرا، هذه الدول تعتبر السائح كل شخص يبقى أربعة ليالي خارج مقر إقامته المعتادة، إيطاليا أربعة أيام فأكثر، السويد خمسة أيام فأكثر.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تعريف المنظمة العالمية للسياحة إلا انها أضافت إليه بعض المفاهيم[1].

أ-الدخول: كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني خارج مساحة العبور يعتبر داخلا.

1 **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر**، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 1991، ص 264.

ب–المسافر: كل شخص دخل التراب الوطني مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مقر إقامته وجنسيته

باستثناء الجوالين في رحلة بحرية.

والجوال في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في نفس السفينة التي جاء فيها والتي يمكث على متنها طول مدة إقامته في البلاد.

ج–الزائر: كل من دخل حدود الجزائر من غير أن يقيم فيها عادة ملا يمارس فيها أي مهنة مقابل أجر وهذا التعريف يشمل فئتين من **الزوار:** هما السياح والجوالون.

د–السائح: كل زائر لفترة محدودة يبقى على الأقل 24 ساعة في البلاد، ويمكن تلخيص دوافع زيارته في الأغراض التالية: المتعة (في عطلة، أسباب صحية، دراسية، دواعي دينية، رياضية) أشغال (زيارة الأقارب، مهمة، اجتماع).

هـ– غير المقيمين: هم السياح الجوالون والمسافرون العابرون للجزائر باستثناء الجوالين في رحلة بحرية.

و– المقيمون: هم المسافرون غير الجوالين في رحلة بحرية وغير المقيمين وكل الجزائريين يعتبرون مقيمين.

ز–الجوال: هو زائر لمدة محدودة، إقامته في الجزائر لا تتجاوز 24 ساعة وهذا المفهوم ينطبق على كل المسافرين الذين هم في الجولة بحرية ما عدا المسافرين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية القانونية أنهم لم يدخلوا التراب فضلاً عن سكان الحدود العاملين في الجزائر.

من خلال التعريفات السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للسياحة وهي ظاهرة انتقال الأشخاص سواء داخل بلادهم من منطقة إلى أخرى (سياحة داخلية)، أو الانتقال إلى دول أخرى (سياحة

خارجية)، وذلك لأغراض متعددة مثل: الترفيه، الراحة، العلاج، الرياضة، إقامة الشعائر الدينية،....، غير الكسب المادي أو الإقامة. ولفترة

زمنية مؤقتة تتجاوز 24 ساعة ولا تتعدى سنة واحدة.

ويتضح لنا مما سبق أن السياحة ظاهرة مركبة، حيث تتطلب عملية إنجاحها توافق قطاعات كثيرة مثل: قطاع النقل، قطاع الفندقة، الإيواء والتسلية. كما أن قطاع السياحة هو قطاع منظم تحكمه مجموعة من القوانين والتنظيمات في كل أنحاء العالم.

الفرع الثاني: تعريف السائح

لا يزال تعريف السائح موضوع جدل، فلتعريف السائح أهمية كبرى من نواحي عديدة كالناحية الإحصائية التي تهتم بجمع المعلومات والبيانات والإحصائيات الخاصة بعدد السواح، أصنافهم، أغراضهم، مقدرتهم على الإنفاق، أعمارهم، مواطنهم...إلخ وكذلك الحل بالنسبة للسياحة الاقتصادية فكل إنفاق داخل البلد المضيف من قبل السواح يعتبر إنفاقا سياحيا مهما كانت طبيعته فيدخل تحت هذا التحديد مثل الإنفاق على الطعام، الشراب، الإيواء، النقل، الترفيه...الخ في داخل هذا الإطار هناك دوافع تربط بين مختلف عناصر الإنفاق الذي يدور حول استيراد خدمات وسلع سياحية للسائحين الذين يتنقلون إلى البلد المضيف للاستهلاك السياحي[1].

وتتعدد التعريفات المتعلقة بالسائح ومن بينها التعريف الذي قدمته عصبة الأمم المتحدة حيث شاركت عصبة الأمم خلال عقد الثلاثينيات في المحاولات الخاصة بتحديد مفهوم السياحة وذلك من خلال

1 **جغرافيا السياحة والطيران**، ط 1، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، 2007 ، ص 10.

تحديد الفئات التي يمكن تسميتها بالسائحين. ففي البداية نجد أن عصبة الأمم في عام 1937 م قامت بتحديد مفهوم السياح على أنهم "الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو أسباب خاصة، وكذا الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور اجتماعات علمية، إدارية، سياسية، أو رياضية أو غيرها، هذا بالإضافة إلى المسافرين في رحلات بحرية حتى ولو قضوا مدة أقل من 24 ساعة". وبذلك بدأت تظهر ولأول مرة عند تعريف السائح أهمية معيار مدة الإقامة، وبحيث لا تقل عن 24 ساعة باستثناء المشاركين في الرحلات البحرية.

وتباعا لهذا التعريف فإنه لا ينطبق على الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة في الدولة أو الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على عمل[1].

وقد حصرت لجنة السياحة التابعة لعصبة الأمم السائحين في الفئات التالية:

أولا: المسافرون من أجل المتعة والاستجمام، أو لأسباب صحية أو لأسباب تتعلق بالعمل وعقد الصفقات التجارية أو لأسباب خاصة.

ثانيا: المسافرون في مهمات سياسية أو علمية أو رياضية أو دينية.

ثالثا: المشتركون في رحلات بحرية حتى ولو أمضوا في الدولة التي تقصدها السفينة التي يستقلونها فترة تقل عن 24 ساعة.

1 **اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 124، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ديسمبر 1998، ص 09.

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين في روما سنة 1963 م، السائح بأنه:" أي شخص يزور دولة أخرى غير التي اعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزي منه في الدولة التي يزورها ".

وقد شمل هذا التعريف فئتين من الزائرين هما: السائحين ومسافري الرحلات السريعة.

1- السائحون (Touristes): وهم الزائرون المؤقتين الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

2- مسافري الرحلات السريعة:(Excursionnistes): وهم الزائرون المؤقتين لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها[1].

أما "Yvestinard" فقد عرف السائح على أنه: " السائح هو كل شخص يتنقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 4 أشهر، وذلك للأسباب التالية: أسباب ترفيهية، صحية، دراسية، الخروج للمهمات والاجتماعات"[2].

وقد أوصت منظمة السياحة العالمية في (1991م) أنَّ السائح العالمي يعرف كما يلي: " الزائر الذي يسافر إلى بلد آخر غير ذلك الذي يقيم فيه أو تقيم فيه عادة لليلة واحدة على الأقل ولكن ليس لأكثر من عام واحد، وهدفه الرئيسي هو أي نشاط آخر غير ممارسة نشاط مقابل أجر في البلاد التي زارها"[3].

1 يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، ط 1، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2003، ص،ص 162،163.

2 Yves Tinard, **Le tourisme économie et management**, MC GRAW-HILL, Paris, 1992, P 01.

3 Stephen J Page, Joanne Connell, **tourism a modern synthesis**, second edition, Thomson, london ,2007, p14.

ومما سبق نستنتج أن الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح هم[1]:

أ– أعضاء الهيئات الدبلوماسية.

ب– أفراد القوات المسلحة الأجنبية.

ج– العاملون المؤقتين ممن يرتبطون بعقود عمل في دولة أجنبية كأن يكونوا خبراء، موظفون أو عمال أو أي عمل أخر بشكل مؤقت.

د– الأشخاص المقيمين عند الحدود ويعملوا في أراضي دولة أخرى.

هـ– من يفد دولة ما بقصد التوطن كاللاجئين السياسيين أو الاستقرار والسكن في بلد ما أو الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة.

و– المسافرون العابرون (كمسافرين الترانزيت، طاقم الطائرة، الباخرة، سائقي القاطرات، الشاحنات)، ممن يعبرون

البلد ويبقون فيه لفترة تقل عن 24 ساعة.

مما سبق نستنتج أن السائح هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) أو داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد عن 24 ساعة وأن تقل عن ذلك فهو يعتبر قاصد للنزهة.

1 ماهر بد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، ص28.

الفرع الثالث: خصائص السياحة

يتميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص التي تجعله كصناعة يختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويمكن حصرها في الآتي:

أولا: تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا أو متضاعف الطبيعة أو بصورة مطردة وخاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحيين، وتفسير ذلك أنَّ إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها، إلى جانب مشترياتهم من الهدايا و التذكارات، يعني ذلك انتقال النقود من السياح إلى عدة أشخاص وقنوات ومستويات متعددة بالإضافة إلى استخدامها أكثر من مرة عن طريق انتقالها من حائز إلى آخر مما يؤدى إلى تزايد الدخل وهو ما يطلق عليه بالمضاعف رغم انتقال جزء من هذه الأموال إلى خارج المنطقة السياحية من اجل توفير خدمات ومواد ومتطلبات صناعة السياحة، وفيما يتعلق بالاستخدام أو العمالة السياحية المتزايدة فهي من خصائص صناعة السياحة التي تتصف نظرا لاحتياجها إلى أعداد كبيرة من العاملين، أي توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين، من عمالة غير مؤهلة وأصحاب الكفاءات العالية والخبرات المتخصصة، وهي القوى العاملة المرتبطة بصورة مباشرة بصناعة السياحة، إذ توجد أعمال أخرى ترتبط بصناعة السياحة بصورة غير مباشرة كبعض الخدمات التي تستمر في التواجد و الممارسة طالما السياحة قائمة كنشاط[1].

1 الزوكة محمد خميس، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، ط 2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 264.

ثانيا: تتأثر صناعة السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد بصورة كبيرة، أي تتغير بسهولة قرارات السياح وتوجهاتهم، بالتغيرات التي تحدث في كل من تكاليف أنشطة السياحة ومستوى المداخيل، فتزايد تكاليف الرحلة السياحية إلى منطقة أو دولة ينتج عنه ضعف الإقبال على السفر إليها من أجل السياحة أو تناقص عدد الليالي السياحية فيها، وهي نفس النتيجة التي تحدث إذا ما انخفض مستوى الدخل أو تزايدت تكاليف وأعباء المعيشة في دول الطلب السياحي[1].

ثالثا: المنتج السياحي منتج مركب: فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكل أو تقدم منتجا سياحيا، فالمنتج السياحي عبارة عن عوامل جذب طبيعية (ظروف مناخية، جغرافية، وبيئية)، وعوامل جذب تاريخية: حضارية، دينية، وثقافية بالإضافة إلى البنى الأساسية عامة مثل: الطرقات، المطارات، وأماكن الإقامة كالفنادق والقرى السياحية ومن خدمات كالمطاعم وأماكن الترفيه وأيضا منشآت لخدمة السائحين من مكاتب سياحية وبنوك.

كما يتضمن المنتج السياحي درجة الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي متمثلا في حسن المعاملة، والنقص في أي من هذه العناصر السابقة يؤثر على الصورة النهائية للمنتج السياحي، مما يؤدي إلى انخفاض التدفق

السياحي إلى البلد المضيف[2].

1 كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية–حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005،ص20.

2 نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1985 ، ص 9.

رابعا: السياحة صادرات غير منظورة: فالسياحة تمثل عرض للخدمات بصفة سياسية وليست منتجا ماديا يمكن نقله من مكان إلى آخر، والمستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول عليه ومن ثم فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى[1].

خامسا: كيفية بيع المنتج السياحي: إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجدب السياحي (الطبيعية، التاريخية، والأثرية...الخ) لا يباع إلا من خلال السياحة، فهذه المغريات لا تدر عائدا بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي وهذا الأخير لا يباع إلا بوجود سلع وخدمات مساعدة وهي تسهيلات يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع المغريات السياحية وتتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات هي[2]:

1- مشروعات البنية الأساسية: كشبكات الطرق، والخدمات المرفقة (مياه، كهرباء، صرف صحي، ...الخ) ووسائل الاتصال وتوفر الأمن السياحي وغيرها.

2- منشآت الإقامة كالفنادق وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية كالمخيمات والقرى السياحية.

3- مشروعات النقل السياحي البري والبحري والجوي.

4- المنشآت السياحية الترويجية وغيرها كدور اللهو والتسلية ومجال بيع التذكارات والهدايا والسلع السياحية وغيرها.

1 صلاح عبد الوهاب، السياسة القومية للتسويق السياحي، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، 1994 ، ص 18

2 نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1987 ، ص 12.

5- إن السياحة الدولية منتج تصديري، يتعرض في بعض الأحوال إلى درجة من عدم الاستقرار، لأنه يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى مشكل الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي كما يلي[1]:

أ. تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية: قد تتعرض السياحة الدولية لتأثيرات من خارج الدولة، كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف، التغيرات المناخية غير المنتظرة، بالإضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسائحين الخروج به.

ب. تتميز السياحة بمرونة عالية، لكل من السعر والدخل، وهذا يعني أن القرارات السياحية قد تتأثر كثيرًا بالتغيرات الطفيفة في الأسعار والدخول، فبالنسبة للمرونة السعرية، فإنه يمكن تحديدها بسهولة، مقارنة بالمرونة الداخلية، نظرًا لكون آثار المرونة السعرية تكون سريعة، أما التغيرات في الدخول فإنها تكون بصفة عامة أكثر تدرجًا ومن ثم لا يتم تحديدها إلا بعد مدة من الزمن عادة سنة.

سادسا: عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر[2]، كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منجاتها للتخزين لفترات زمنية معينة وبما يتفق وحجم العرض والأسعار، وخاصة وأنَّ الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي إلى عدم ثبات

1 نبيل الروبي، المرجع السابق، ص 13.

2 ناصر مراد، زياد أبو موسى، مداخلة بعنوان: **دور السياحة في التنمية المستدامة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة، الجزائر، 25/24 أفريل 2012، ص03.

مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لذا تسعى المؤسسات السياحية والفندقية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال فترة الموسم وادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة، وقد بذلت محاولات عديدة للتخفيف من مشكلة الموسمية في القطاع السياحي، نذكر منها على سبيل المثال[1]:

1-محاولة إحداث تحويل في موسمية الطلب السياحي بالسعي إلى استمرارية العرض السياحي، بعدة وسائل منها

خفض نفقات السياحة وأسعار خدم السياحة الداخلية بأسعار خاصة.

2-تغيير حجم و مستوى العرض السياحي بحيث يتفق ومستويات تدفق الأفواج السياحية، مما يعني خفض نوعية الخدمات التي تقدم خلال فترات تناقص الطلب السياحي، مع توفير الخدمات لمن يطلبها.

3-إطالة موسم العطل (الإجازات) توسيعًا لفترة النشاط الموسمي، من خلال تعديل التوزيع الزمني للطلب السياحي، كأن توزع مواعيد العطل بحيث تكون متعاقبة.

4-تقرير عطل مدفوعة الأجر مرتين أو أكثر خلال السنة، وهو اتجاه قوي في الدول المتقدمة ذات الدخل الفردي المرتفع، وخصوصًا تلك الدول التي يسود فيها شتاء قاسي مثل الدول الإسكندنافية، كندا، وشمال الولايات المتحدة الأمريكية.

1 نبيل الروبي، المرجع السابق، ص 14.

سابعاً: صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنوياً نظراً لكثرة المغريات السياحية في مناطق العالم المختلفة، مما يعني اتساع السياحي العالمي وبالتالي ضعف إمكانية تردد السائح على نفس المنطقة السياحية أكثر من مرة واحدة، لذلك يسعى العاملون بصناعة السياحة وبكافة الوسائل إلى استقطاب السياح وإرضائهم وإيجاد نوع من الألفة والوفاء لديهم للمنطقة السياحية على أمل العودة مرة أخرى.

المطلب الثالث: دوافع السياحة

للسياحة عدة دوافع يمكن إبهازنا فيما يأتي:

- **دوافع دينية:** تتلخص هذه الدوافع في زيارة مختلف المناطق والأماكن الدينية المقدسة لتحقيق مساعي ومتطلبات نفسية وروحية.
- **دوافع تاريخية وثقافية وتعليمية:** الهدف من هذه الدوافع هو الرغبة الشديدة في الاستطلاع على نمط حياة الشعوب والقبائل الاجتماعي والثقافي وكذا اكتشاف كل ما هو جديد ولو علاقة بالحضارات القديمة.
- **دوافع الراحة والاستجمام:** تهدف إلى الترويح عن النفس في أوقات الفراغ وتغيير جو الروتين من خلال زيارة شواطئ البحار وبعض المناطق الهادئة.
- **دوافع صحية:** هدفها الرئيسي هو العلاج بالاسترخاء والنقاهة والتمتع بالأجواء الهادئة لتحقيق الراحة النفسية.
- **دوافع عرقية:** تتمثل في العودة الى الديار (مسقط الرأس) وزيارة الاهل والاقارب.

- **دوافع رياضية:** تشمل حضور كل المهرجانات والمسابقات الرياضية بمختلف أنواعها أو بفارسة هوايات معينة.
- **دوافع اقتصادية:** وهي تتمثل في التقاطعات التي تحدث في قوى العرض والطلب العالميين وكيفية الحصول على الفوائد والأرباح التي يبحث عنها المستثمرين ورجال الأعمال خصوصا في بعض البلدان النامية التي تتميز بانخفاض أسعار المواد الأولية والخدمات والعمالة وهو مؤشر لتدفق السياح بالتمتع بالخدمات التي تقدم بأسعار مناسبة وأيضا وجود فرق العملة.
- **دوافع أخرى:** وتشترك فيها كل أنواع المغامرات والمخاطر التي يقو بها الشباب أما من أجل التأمل والتفاخر أو بغرض الأبحاث العلمية واكتشاف الحضارات القديمة[1].

شكل(01): يوضح دوافع السياحة والسفر

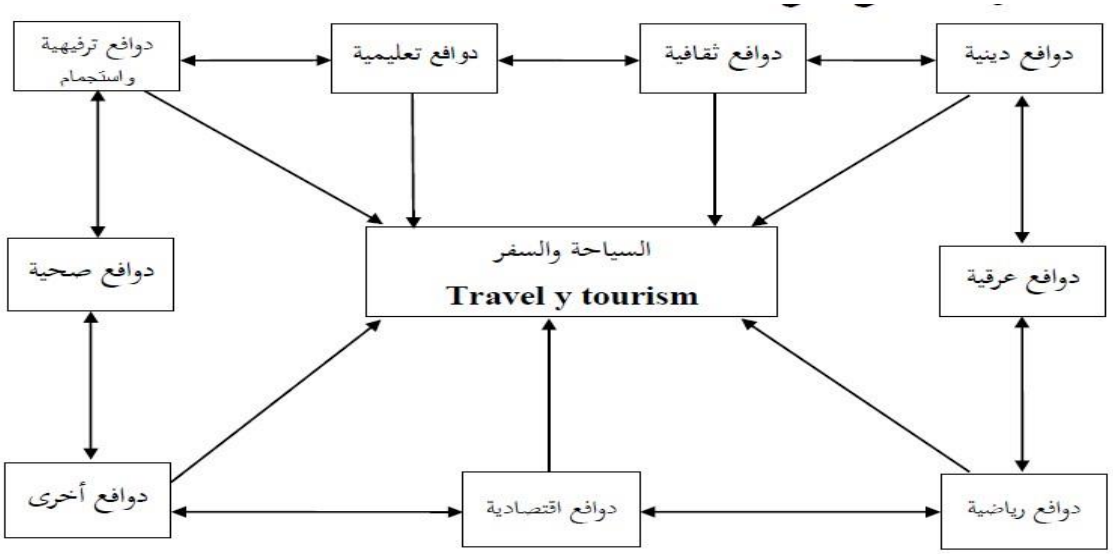

المصدر: محمد العطا عمر: **الندوة العلمية" أثر الاعمال الارهابية عمى السياحة"، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات والمقالات العلمية**، دمشق،2010، ص14.

[1] محمد العطا عمر: **الندوة العلمية" أثر الاعمال الارهابية عمى السياحة"، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات والمقالات العلمية**، دمشق،2010 ، ص11-13.

المبحث الثاني: السياحة البيئية

تمهيد

لم يكن تعبير "السياحة البيئية (Ecotourism) "موجوداً قبل عقدين من الزمن. ولذا، فالصورة لا تزال ضبابية في أذهان الكثيرين ممن يحاولون فهم هذه الظاهرة الجديدة في صناعة السياحة القديمة. مراسلو القافلة يناقشون في هذا الموضوع هذا النوع من السياحة وما يمثله في اقتصاديات بعض الدول، بالإضافة إلى تناول آفاق السياحة البيئية في المملكة.

المطلب الأول: مفهوم السياحة البيئية

السياحة البيئية نوع جديد من أنواع السياحة ظهر بشكله الحالي في ثمانينيات القرن العشرين وتطور نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية وثقافية حتى أصبح أحد أهم أنواع السياحة في العالم وأكثرها نموا في السنوات القليلة الماضية، وقد جاءت الساحة البيئية لتجعل من السائح صديقا للبيئة التي يزورها بعد ان اكتسبت كثير من النشاطات السياحية سمعة سيئة باعتبارها مسئولة عن استنزاف الموارد الطبيعية في المناطق السياحية.

الفرع الأول: تعريف السياحة البيئية

تُعد السياحة البيئية إحدى أنواع السياحة الرئيسية؛ فهي مرتبطة مباشرة بالمناطق والأماكن الطبيعية التي يزورها الناس للتمتع بها والتعرف عليها وعلى مكوناتها دون العبث بها أو إفسادها أو التأثير عليها سلبيًا بأي شكل من الأشكال من شأنه أن يتسبب بخلل في التوازن البيئي، إذ تُشجع الدول في مختلف أنحاء العالم على زيارة المناطق الطبيعية من أجل توفير الفرصة لمختلف الفئات لفهم وتقدير قيمة التراث الطبيعي، وتوعيتهم اتجاه التنوع البيئي وضرورة المحافظة عليه خاصّةً. كان أول من استخدم

مصطلح "السياحة البيئية" الناشط والخبير في البيئة ومجال حماية الطبيعة "هكتور لاسكورين" ليتبناه الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة عام (1983م)؛ فقد شجّع على إدراج الأنشطة السياحية صديقة البيئة، وتوعية السياح بالممارسات التي لها دور فعّال في المحافظة على البيئة، وتحفيزهم على تجنب استخدام وسائل النقل وأي معدات ملوثة لها.

الفرع الثاني: خصائص السياحة البيئية

يُعرف العلماء مفهوم «السياحة البيئية» بأنه السفر الى المناطق الطبيعية التي لم تلوثها أيدي الانسان والحفاظ على طبيعة الحياة داخل هذه المناطق وعدم المساس بحرية وأسلوب حياة أهلها الأصليين. وقد اكتسب هذا النوع من السياحة اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة ليس فقط بصفتها بديلاً آخر للأنواع الاخرى من السياحة مثل سياحة المغامرات والآثار والسفاري والبحار وغيرها، ولكن لكونها ايضاً وسيلة لدفع التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. وقد بدأ مفهوم «السياحة البيئية» في الظهور منذ عقد من الزمان، حيث كان الهدف منها هو دعم صناعة السياحة بشكل عام عن طريق تسويق الأماكن الطبيعية في العالم بين الحكومات وأهل هذه المناطق الأصليين وذلك عن طريق دعوة الزوار الأجانب الى هذه المناطق لتذوق جمالها والعمل على رفع مستوى سكانها المحليين ولكن بشروط تتضمن عدم المساس بالطبيعة الخاصة للعناية بهذه الأماكن. ولكن حدث أن شهد هذا النوع من السياحة نمواً فاق تصورات أكثر المتفائلين وأغلب المتخصصين حيث يشير فرانشيسكو فوانجياللي الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية الى ان السياحة البيئية تنمو بمعدل «يزيد الضعف عن بقية أنواع صناعة السياحة قاطبة». وقد شهد شهر مايو الماضي مرحلة جديدة من الاهتمام العالمي بهذا النوع

من السياحة عندما اجتمع 1100 مندوب من 130 دولة في العالم في مدينة كويبك في إطار يوم عالمي دعت اليه الأمم المتحدة للاحتفال بما تم وصفه بـ «العام الدولي للسياحة البيئية». وضم الاجتماع العديد من مندوبي منظمات ووكالات المساعدة في العالم الذين أسهبوا في شرح امكانيات النهوض بهذا النوع من السياحة والارتقاء بالأماكن الطبيعية البعيدة عن متناول الأنواع الاخرى من السياحة.

المطلب الثاني: ظروف نشأة السياحة البيئية

تطورت السياحة البيئية في أعقاب حركة المحافظة على البيئة التي ظهرت في أوائل 1970 م. وقد أثبت الاهتمام المتزايد للناس بالبيئة والرحلات الموجهة نحو الهواء الطلق، إلى جانب الاستياء المتزايد من السياحة الجماهيرية، لصناعة السياحة أن هناك مكان للسياحة البيئية. وبالمثل، فإن فهم وقبول مبادئ المحافظة على الطبيعة والاستدامة من طرف نسبة متزايدة من السكان شارك أيضا في تطور مصطلح السياحة البيئية. ليس هناك توافق في الآراء حول أصل مصطلح السياحة البيئية[1]، فحتى وقت قريب، كان هناك بعض الغموض حول أصل مصطلح السياحة البيئية كما هو واضح في الحجم الهائل من الكتابات حول هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، يرى ،" Ecotourism " سنة 1994 م، أن المصطلح يمكن أن يرجع إلى أواخر الثمانينات، في حين Hvenegaard سنة 1995 م، وMiller Orams سنة 1996 م، أنه يمكن إرجاع المصطلح إلى أواخر 1970 م من خلال عمل : Higgins يرى آخرين مثل سنة 1989 م حول التنمية البيئية.

1 محصول عبد السلام، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس ، ولاية سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص25.

كان Ceballos-Lascuráin إلا أن واحد من المواضيع المتوافقة الناشئة في الأدبيات حاليا تدعم حقيقة أن

أن إشارته الأولية لهذه Ceballos-Lascuráin أول من استخدم هذه الكلمة في بداية 3.1980 وفي مقابلة له أوضح وهي منظمة غير حكومية في ، PRONATURAالعبارة وقعت في عام 1983 ، بينما كان في عملية تطوير سنة 1965 م، والذي استعمله لشرح Hetzerالمكسيك. لكن في الآونة الأخيرة أرجع المصطلح أبعد إلى عمل أربع ركائز أساسية يجب Hetzerالعلاقة المعقدة بين السياح والبيئات والثقافات التي يتفاعلون معها. وقد حدد إتباعها للحصول على شكل أكثر مسؤولية للسياحة، تتضمن:

1) الحد الأدنى من الأثر البيئي.
2) أدنى أثر وأقصى احترام للثقافات المضيفة.
3) أقصى فوائد اقتصادية للقاعدة الشعبية في البلد المضيف.
4) أقصى "ترفيه" ارتياح للسياح المشاركين.

وقد تطور مفهوم السياحة البيئية حسب Hetzer تتويجاً لعدم الرضا عن النهج الحكومات والمجتمع السلبية في التنمية سنة 1994 م أيضا هذا الموقف الخاص لتوضيح أن NELSON التنمية، خصوصا من وجهة نظر بيئية. وقد تبنى فكرة السياحة البيئية هي في الواقع فكرة قديمة، والتي تجلت خلال أواخر 1960 م وبداية 1970 م عندما أصبح إلى أن مصطلح "التنمية البيئية "

NELSONالباحثون قلقون إزاء الاستخدام غير السليم للموارد الطبيعية. ويشير أدخلت كأداة للحد من مثل هذه التنمية[1].

(Hector ceballos-Lascurian)وهكذا تنسب كلمة السياحة البيئية في الأساس إلى عالم البيئة المكسيكي وهو مدير لجنة السياحة البيئية للاتحاد الدولي لحماية البيئة، والذي ابتكر المصطلح في تموز من عام 1983 م- ولكنها بدأت تظهر بشكل واسع مع مطلع تسعينات القرن العشرين خلال ورش العمل والاجتماعات التي نظمت من قبل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

وكانت الغابات المطيرة والشواطئ المرجانية في ثمانينات القرن العشرين هي محور لعدد كبير من الدراسات البيولوجية التي اهتمت بالتنوع الحيوي والطبيعي في مثل هذه المناطق، ومثل هذه الدراسات قد خلقت في هذه المناطق عدد من الإدلاء لمرافقة العلماء لإجراء بحوثهم وإرشادهم إلى المناطق المجهولة وكيفية التنقل داخل هذه المناطق.

وبالتالي يمكن القول أنَّ مهنة الإرشاد البيئي كانت البذرة الأولى لظهور مفهوم السياحة البيئية، إذ كانت مهنة الإرشاد هي أول مهن السياحة البيئية في مناطق المحميات وخاصة في كوستاريكا والأكوادور في أمريكا الجنوبية، ثم تبعها بعد ذلك ظهور مهن أخرى صغيرة تهدف إلى تقديم الخدمات البسيطة إلى المجموعات السياحية التي تهتم بالمناطق الطبيعية وخاصة مشاهد الطيور، وكانت معظم هذه المجموعات من الطلبة، وأساتذة الجامعات والباحثين وعلماء الطبيعة.

1 David A.Fennel, **Ecotourism: an introduction**, second edition, taylor & francais e-library, Routledge, London ,2005, p17.

بدأت الخدمات والمهن التي قامت على أساس طبيعي تزدهر منذ ثمانينات القرن العشرين مع بداية السفر إلى المناطق الطبيعية، وخاصة ما يتعلق منها في تقديم خدمات التخييم والصيد ورياضة السير على الأقدام والمغامرة. ومن ثم فإن أصحاب هذه الخدمات قد أدركوا القيمة الاقتصادية لبقاء مثل هذه المصادر والغابات الطبيعية والمناطق التي حولها على حالها دون خراب لأنها ستورلد لهم دخل مستمر ودائم.

ثم أدركوا فيما بعد أنَّ نجاح مثل هذه المشاريع لا تم إلا من خلال تنفيذها والإشراف عليها من قبل السكان المحليين، وعلى هذا الأساس كان المستثمرون الخارجيين يسعون إلى بناء الخدمات والتسهيلات المختلفة على أن يتم الإشراف عليها ومتابعة أعمالها وتنفيذها من قبل السكان المحليين، وهذا بالفعل يتطلب تدريب السكان المحليين على إدارة هذه المشاريع، الأمر الذي يعود عليهم بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز لديهم فكرة الحفاظ على هذه الموارد والمصادر الطبيعية. وقد كانت بداية عمل إلى المقاصد الطبيعية قد بدأت في كل من جزيرة جالاباغوس وكستاريكا Tour Operatorمنظمي الرحلات السياحية في أمريكا الجنوبية، ثم كينيا في أفريقيا، وبعدها في نيبال في قارة آسيا، وبالتالي تشير أدبيات السياحة البيئية إلى أن مثل 30سنة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ومع – هذه الشركات قد قامت بتطبيق مبادئ السياحة البيئية منذ 20 زيادة الطلب على الخدمات السياحية في هذه الفترة بشكل لم يسبق له مثيل بحيث انتشرت فكرة السياحة الجماهيرية والتي أصبحت تظم أعداد ضخمة من السياح، إذ بدأت الدراسات تتجه إلى دراسة Mass "

"Tourism الضخمة وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن مثل هذا النوع من السياحة حيث ظهرت فكرة السياحة الهادئة لمواجهة السياحة الجماهيرية.

وبعد مؤتمر الأرض في ريودوجانيرو عام 1994 م، توصل العالم إلى مصطلح التنمية المستدامة بما في ذلك التنمية الزراعية المستدامة أو الصناعية أو الثقافية أو السياحية، بمعنى أن السياحة المستدامة هي جزء من التنمية المستدامة والتي تسعى إلى جعل السياحة أكثر استدامة وحفاظاً على مصادر المجتمع الثقافية والطبيعية للأجيال الحالية والقادمة من خلال تطبيق بعض مبادئ السياحة البيئية، مما جعل المجتمعات المضيفة للسياحة من شعوب رافضة للسياحة إلى مروجة ومشجعة لها وذلك لجذب المزيد من السياحة التي أخذت تحترم خصوصية المجتمعات المحلية وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم[1].

وقد عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2002 م، كسنة دولية للسياحة البيئية. وتقدم السنة الدولية للسياحة البيئية فرصة لاستعراض تجارب السياحة البيئية في جميع أنحاء العالم، من أجل تعزيز الأدوات والأطر المؤسسية التي تضمن تحقيق تنميتها المستدامة في المستقبل. ويعني هذا تعظيم الفوائد الاقتصادية، البيئية والاجتماعية من السياحة البيئية، مع تجنب عيوبها وآثارها السلبية في الماضي[2].

وقد كان من نتائج السنة الدولية للسياحة البيئية ثلاثة استنتاجات رئيسية وهي[3]:

أولا: تم تأسيس السياحة البيئية كمفهوم سياسي قيم. حيث قام أكثر من 50 بلد بوضع سياسات واستراتيجيات

1 أكرم عاطف رواشد، السياحة البيئة: الأسس والمرتكزات، ط1، دار البريد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،ص48.

2 محصول عبد السلام، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس ، ولاية سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص26.

3 Charles R. Goeldner, J.R.Brent Ritchie, **Tourism** : **Principles**, **Practices**, **Philosophies**, Tenth edition, Jhon Wiley and Sons, Inc, USA, 2006, p480.

تركز على السياحة البيئية على المستوى الوطني. وقد أثبت مفهوم السياحة البيئية أهميته حيث ينظر إلى التنوع الطبيعي والثقافي كأصول سياحية. كما يشدد على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية.

ثانيا: تلقت السياحة البيئية ردود فعل متباينة. حيث تبين الأدلة الملموسة أن السياحة البيئية إن تمت إدارتها بطريقة مستدامة، فسوف تساعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي، تخفيف الفقر في المناطق الريفية، ويمكن أن توفر منافع للمجتمعات المحلية والأصلية التي تقع بالقرب أو في المناطق المحمية رسمياً.

ثالثاً: من الأمور المعترف بها حالياً أن السياحة أصبحت محرك اقتصادي عالمي. وأن التحدي الرئيسي بالنسبة للمستقبل هو تطبيق مبادئ السياحة البيئية/السياحة المستدامة في جميع أشكال التنمية السياحية. وعلى العموم يمكن تقسيم المراحل التاريخية لتطور مفهوم السياحة البيئية إلى ثلاث مراحل اتخذت ثلاثة أبعاد رئيسية يظهرها لنا الشكل التالي:

الشكل رقم(01): أبعاد مفهوم السياحة البيئية

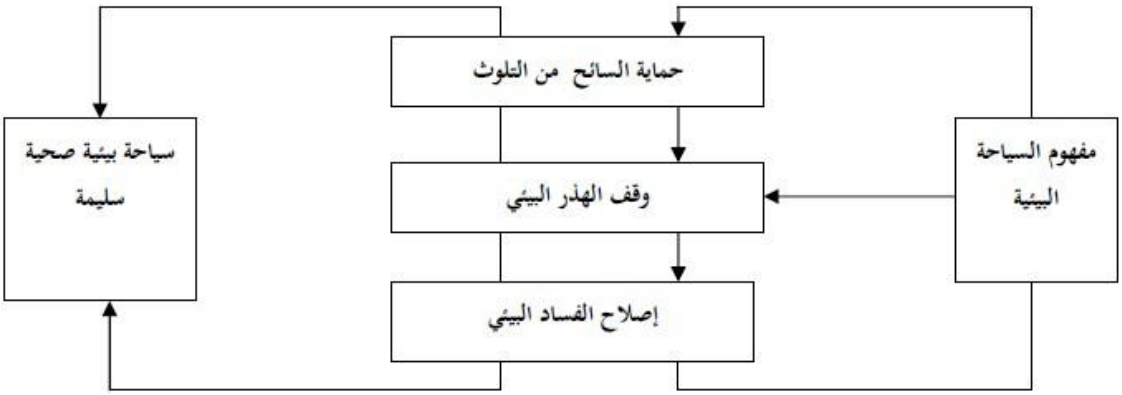

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2005، ص46.

المطلب الثالث: مكوّنات السياحة البيئية

تضم العناصر والأنظمة الحيوية، وتلك التي تقدّمها الطبيعة كليّاً، مثل سطح الأرض وما عليه من جبال ووديان وغابات ومغاور وأنهار ومحميات وصحارى، وأنواع المشاهدات والخبرات الواسعة المتضمنة فيها، أو التي عمل عليها الإنسان مثل الحدائق والمنتزهات.

أولاً: العوامل الطبيعية الإيكولوجية

تضم العناصر والأنظمة الحيوية، وتلك التي تقدّمها الطبيعة كليّاً، مثل سطح الأرض وما عليه من جبال ووديان وغابات ومغاور وأنهار ومحميات وصحاري، وأنواع المشاهدات والخبرات الواسعة المتضمنة فيها، أو التي عمل عليها الإنسان مثل الحدائق والمنتزهات.

ثانياً: العوامل المناخية

الفصول المناخية وما تقدّمه من عناصر وإمكانات وتحوّلات في الصيف أو الشتاء، في الربيع أو الخريف، وبحيث تتحوّل هذه العناصر إلى مكوّنات سياحية كبرى، من مشاهدة الغروب على شاطئ البحر أو ممارسة التزلج على الثلج في الجبال، أو السهر مع النجوم في الصحراء بعيدًا عن كل إنارة.

ثالثاً: العوامل البيولوجية

الثروات النباتية المتنوعة، من أزهار، وأشجار، ونباتات، ومياه معدنية، إلى الثروة الحيوانية والسمكية، من طيور وأسماك وكائنات بحرية وبرية مختلف.

الفصل الثاني: السياحة والتنمية المستدامة في القانون الجزائري

تمهيد:

السياحة المستدامة هو أحد أهم مفاهيم السياحة الذي ظهر في سبعينيات القرن العشرين، هو مفهوم قريب من السياحة البديلة والسياحة المسؤولة، يرمي إلى جعل الصناعة السياحية ضمن تنمية مستدامة ذات تأثيرات إيجابية في خدمة التنمية المحلية دون التأثير على البيئة والمجتمع.

المبحث الأول: التنمية المستدامة

تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وتُجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة[1]

يواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي. فظهر مفهومان سنتطرق إليها في فرعين مختلفين:

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة :ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن.

1 الموقع الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2008/11/blog-post_18.html تاريخ الدخول 30-03-2020 على الساعة 10:46.

وقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث أختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، وهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الإهتمام بالصناعة.

في حين أن البنك الدولي يضع تصور آخر للتنمية حيث يصنف العالم وفقا للدخل الوطني الإجمالي للفرد على أساس أربع معايير: – الدخل المنخفض؛ – الدخل المتوسط؛ – الدخل العالي؛ – الدخل الأعلى.

غير أن هذا المقياس مشكوك في مصداقيته فهناك عدد من الدول تنعم بالدخل الفردي المرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه مما يفرز الفقر والبطالة كمثال على ذلك البرازيل، حيث كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي 5.1% من سنة 1960 إلى 1981، أما الدخل الوطني ل 40% من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينات من 10% إلى 8% بينما ارتفعت حصة 5% من الأغنياء من 29% إلى 38%.وباختصار فإن الاقتصاديون عاملو التنمية في الماضي عل أنها قضية لا تزيد عن كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصل على الأفكار السياسية ويستبعدون دور الأفراد في المجتمع.

وبالتالي فإن النظرة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا. أي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للإجمال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة :إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما 1986، الذي اقترح ما يسمى –eco developpementالتفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب.

أما في 1987 فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السابقة السيدة بروند طلاند حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه بالإنجليزية Developpement that . meets the needs of the present with out compvomising the ability of future to neet their own needs.ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في 1992، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الإهتمام بالتنمية المتواصلة.

ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي في 2002 في قيمة جوهنز بورغ التي حضرها أكثر من 100 رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات.

وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويبستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد

الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، كما عرفها ميردال MYRDEL بأنها: "التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الإجمالي ككل".

وعرفها وليم رولكنزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة.

وبالتالي فالتنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

إنّ أهم ما يجب تبيانه عند الحديث عن التنمية المستدامة هي أهداف التنمية المستدامة التي وُضعت من قبل الأمم المتحدة عام 2015 بهدف تحقيقها بحلول عام 2030، وعددها سبعة عشر هدفًا تمثل الأبعاد الثلاثة المذكورة سابقًا بتفصيل يُسهل فهمها وتطبيقها على الدول والمنظمات والقرارات الدولية أيضًا، فيما يأتي تعدادٌ لهذه الأهداف وتوضيح[1]:

أ. **القضاء على الفقر:** ويمثل هذا الهدف استهداف الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ.

1"Sustainable Development Goals ", www.wikiwand.com, Retrieved 18-12-2019. Edited.

ب. **القضاء على الجوع:** ويهدف إلى إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس – وخاصة الأطفال – على الأغذية الكافية والمغذية على مدار السنة.

ج. **الصحة الجيّدة والرفاه:** ويُمثل التزامًا بإنهاء أوبئة السلّ والملاريا والإيدز والأمراض المعدية والسارية الأخرى بحلول عام 2030، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير سبل الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة بأسعار معقولة للجميع.

د. **التعليم الجيّد:** ويكفل هذا الهدف أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي المجاني وعالي الجودة، كما يهدف إلى توفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني وتكون في متناول الجميع، والقضاء على الفوارق في إتاحة التعليم بسبب الجنس أو الثروة.

هـ. **المساواة بين الجنسين:** والذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وكفالة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية مثل الأرض والممتلكات، وحصول الجميع على خدمات جيدة للصحة الجنسية والإنجابية.

و. **المياه النظيفة والنظافة الصحية:** ويكفل هذا الهدف حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وبأسعار مقبولة بحلول عام 2030.

ز. **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** ويكفل هذا الهدف حصول الجميع على الكهرباء بأسعار معقولة بحلول عام 2030، وذلك يتطلب زيادة في الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية. العمل اللائق ونمو الاقتصاد: والذي يسعى إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030.

ح. **الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية:** ويهدف إلى تشجيع الاستثمار في الصناعة والبنية التحتية والابتكار نظرًا لأهميّتها في النمو الاقتصادي والتنمية.

ط. **الحدّ من أوجه عدم المساواة:** تمثل عدم المساواة في الدخل وغيره من الحقوق مشكلة عالمية تتطلّب حلولًا عالمية، تشمل تحسين اجراءات التنظيم والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الأكثر احتياجاً.

ي. **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** ويهدف إلى جعل المدن آمنة ومستدامة من أجل وصول السكان إلى مساكن آمنة وبأسعار معقولة، وتحسين بيئة الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، كما يشمل الاستثمار في وسائل النقل العام، وخلق مساحات عامة خضراء، وتحسين نظم التخطيط والإدارة الحضريين لتكون شاملة للكافة وتشاركية.

ك. **الاستهلاك والإنتاج المسؤولات:** ويهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتحويل الاقتصاد نحو أنماط أكثر كفاءة في استخدام الموارد بحلول عام 2030.

ل. **العمل المناخي:** ويهدف إلى الحدّ من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية وما يتبع ذلك من مخاطر التغير المناخي والكوارث البيئية التي تشمل كل الكوكب.

م. **الحياة تحت الماء:** ويهدّف إلى إدارة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام بعيدٍ عن التلوث، فضلًا عن معالجة آثار زيادة حمضية المحيطات وتلوثها.

ن. **الحياة في البر:** ويهدف إلى حفظ واستعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال بحلول عام 2020.

س. **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** ويهدف إلى الحدّ بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن.

ع. **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:** ويهدف إلى تحقيق نظام تجاري عالمي قائم على قواعد منصفة، بحيث يكون عادلًا ومفتوحًا ومفيدًا للجميع.

المطلب الثالث: السياحة المستدامة[1]

السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها، ولاستدامة السياحة، كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، هنالك ثلاث مظاهر متداخلة:

- الاستدامة الاقتصادية.
- الاستدامة الاجتماعية والثقافية.
- الاستدامة البيئية.

الاستدامة تشتمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم

1 احمد الجلاد، دراسات في جغرافية السياحة، عالم الكتب للنشر القاهرة ، 1998ص 25.

الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

المبحث الثاني: تأثير السياحة البيئية على التنمية المستدامة

تعتبر السياحة البيئية ومساهمتها الفعالة في خلق وتحقيق الثروة من جهة، وفي تطور معدلات التنمية من جهة أخرى، فقد شكل هذا التوافد الكبير لهذه المناطق والمحميات من جهة، والاستغلال الكبير والمفرط واللاعقلاني من جهة أخرى خطرا متزايدا حول سلامة البيئة ومحافظتها على خصائصها البيئية الطبيعية، وهو ما انبثق عنه تعالي عديد أصوات الجمعيات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية حول ضرورة المحافظة وتبني استراتيجيات حمائية لاستدامة هذا الإرث الطبيعي، ومن ثم ضرورة خلق التوازن بين التوجه السياحي البيئي والمحافظة على بيئة مستدامة.

المطلب الأول: حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر

لم يظهر الوعي البيئي في الجزائر المستقلة إلا في بداية السبعينات وذلك منذ إنشاء أول هيئة لحماية البيئة وهي ما عرف بالمجلس الوطني للبيئة سنة 1974، وقبل ذلك التاريخ لم تكن قضايا البيئة مطروحة بسبب الظروف السياسة السائدة آنذاك إبان الاستقلال إذ كانت سياسة الدولة متجهة إلى التشييد والتصنيع مهملة بذلك إلى حد ما قضايا البيئة.

الفرع الأول: الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة:

أستحدث الجزائر هيئات مركزية أسندت لها مهمة تسيير وتنظيم مجالات بيئية معينة من أجل تخفيف الضغط على السلطة الوصية والجماعات المحلية، وتتمثل هذه الهيئات في كل من:

أولا: الوكالة الوطنية للنفايات[1]

تسير وفقا لنظام الوصاية الإدارية من طرف الوزير المكلف بالبيئة وتتمثل اختصاصات هذه الوكالة في:

- ✓ تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات.
- ✓ معالجة المعطيات والمعلومات خاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينها.

أما فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها تكلفت الوكالة بما يلي:

- ❖ المبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية والمشاركة في انجازها ونشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها.
- ❖ المبادرة ببرامج التحسيس والإعلام والمشاركة في تنفيذها.

1 المرسوم التنفيذ 175/02 المؤرخ في الربيع 07 ربيع الأول عام 1423 الموافق لـ20 ماي 2002 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيم علمها.

ثانيا: الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية[1]

دخل حيز التنفيذ قانون المناجم الجديد المتعلق بنشاطات المنشآت الجيولوجية والبحث واستغلال المواد المعدنية والمتحجرة بعد صدوره في الجريدة الرسمية رقم 18. وبموجب الأحكام الجديدة التي يتضمنها هذا القانون رقم 14-05 المعدل للقانون المؤرخ في 2001 فإن ممارسة النشاطات المنجمية من بحث أو استغلال تمارس بموجب تراخيص منجمية بعد موافقة الوالي المختص اقليميا مع امكانية التنازل أو تحويل الحقوق والواجبات المترتبة عن الترخيص لاستغلال منجمي. وقد تم إعادة تعريف التزامات أصحاب التراخيص المنجمية بهدف التسيير والتحكم الأحسن في النشاط ووضع حد للمضاربة على التراخيص المنجمية والتي تنتهي غالبا بتعطيل ترقية المساحات المنجمية الممنوحة.

وإن كان ممكنا في قانون المناجم لسنة 2001 ممارسة النشاطات المنجمية من طرف كل المتعاملين دون تمييز في القانون الأساسي أو الجنسية فإن القانون الجديد يضع نظاما عاما وآخر خاصا لممارسة هذه النشاطات. ففي إطار النظام العام يمكن لكل شركة تخضع للقانون الجزائري وتتمتع بقدرات تقنية ومالية كافية ممارسة نشاطات البحث واستغلال المواد المعدنية أو المتحجرة من غير تلك المصنفة استراتيجية. أما في إطار النظام الخاص فيتم منح التراخيص خصيصا للمؤسسات العمومية الاقتصادية حيث رأس المال تملكه الدولة مباشرة أو غير مباشرة من أجل ممارسة نشاطات البحث واستغلال المواد المعدنية أو المتحجرة المصنفة استراتيجية مع إمكانية ابرام تعاقد مع الغير في اطار شروط محددة على أن تكون نسبة مشاركة المؤسسة العمومية لا تقل عن 51%.

1 القانون رقم 14-05 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالمناجم والمعدل.

كما ينص هذا القانون على إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية تحت مسمى ''الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية'' تكلف بتسيير السجل المنجمي وتسليم وتجديد وتعليق وسحب التراخيص المنجمية ومتابعة تنفيذها إضافة إلى مساعدة المستثمرين في تنفيذ نشاطاتهم المنجمية.

كما ينص على إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية تحت اسم ''وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر'' لتتكفل بتسيير المنشآت الجيولوجية والمراقبة الإدارية والتقنية للنشاطات المنجمية .

الفرع الثاني: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة[1]

تعتبر الجماعات المحلية (البلدية والولاية) في الجزائر المؤسستان الرئيسيتان المكلفتان بحماية البيئة، وخاصة البلدية التي تلعب دورا فعالا في هذا المجال نظرا لقربها من المواطن وإدراكها أكثر من أي جهاز آخر لطبيعة المشاكل البيئية التي يعانيها.

ومن هنا سنحاول تبيان دور كل من الولاية والبلدية في مجال حماية البيئة مستعرضين أهم المسؤوليات التي أسندت لهما.

أولا: دور الولاية في مجال حماية البيئة

تعرف الولاية بأنها عبارة عن جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية بالإضافة إلى الاستقلال المالي والقانوني وهي تشكل مقاطعة إدارية للدولة، وبالتالي فهي تشرف على مجموعة من الدوائر والبلديات ويشرف على تسيرها شخص يدعي بالوالي.

1 عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص11.

1-اختصاصات الوالي في مجال حماية البيئة[1]:

تتلخص مهام الوالي في حماية البيئة في ما يلي:

- تساهم الولاية مع الدولة في إدارة وهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.
- يقوم المجلس الشعبي الولائي بتشكيل من بين أعضائه لجانا دائمة تهتم بالمسائل التابعة لمجال اختصاصه والتي من بينها المتعلقة بالصحة والنظافة وحماية البيئة.
- يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجالات معينة من بينها حماية البيئة.

2-**مفتشية البيئة[2]**:و تتمثل مهام المفتشين في تجسيد مراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة على مستوى الولاية وذلك عن طريق:

- ✓ تسليم التراخيص المنصوص عليها قانونا على المستوى المحلي واقتراح التدابير الرامية للوقاية من كل أشكال تدهور البيئة.
- ✓ تصور وتنفيذ برامج لحماية البيئة على مستوى كامل تراب الولاية.
- ✓ ترقية أعمال الإعلام والتربية في مجال البيئة واتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة.

1 قانون الولاية 07/12 المؤرخ في 21 فبراير2012، الجريدة الرسمية، العدد 12-2012.

2 المرسوم التنفيذي 60/96 المؤرخ في 1996/01/27 المتضمن مفتشية للبيئة ولاية عين تموشنت، الجريدة الرسمية عدد 7، 1996/01/28.

- ✓ وفي ميدان مكافحة التلوث الحضري فإن مفتشي البيئة مكلفون بتطبيق السياسة القانونية المتعلقة بالتخلص من النفايات الحضرية الصلبة إلى جانب رؤساء البلدية، بإنشاء لجان ولائية تتكلف بمعاينة الأماكن المخصصة لإقامة المزابل العمومية على مستوى الولاية.
- ✓ الوصول إلى إنشاء المزابل المراقبة على مستوى الولايات.
- ✓ إنجاز مزابل محروسة على مستوى كل البلديات.
- ✓ متابعة إزالة المزابل التي تم إنشائها على سطح الأودية والأراضي ذات المردود الفلاحي.
- ✓ إحصاء دقيق لكل المزابل الفوضوية المتواجدة في تراب الولاية.
- ✓ إقتراح التدابير الخاصة بالمحافظة على الوديان والأراضي الفلاحية في إطار حماية السواحل.
- ✓ تدعيم عملية التحسيس والتوعية ونشر الثقافة البيئية عن طريق إحياء الأيام العالمية التي لها علاقة بحماية البيئة.

ثانيا: دور البلدية في مجال حماية البيئة[1]:فقانون البلدية الجديد رقم 11 أوكل للبلديات مسؤوليات كبيرة في مجال

حماية البيئة بموجب مجموعة من القوانين أهمها:

* قوم المجلس الشعبي البلدي بتشكيل من بين أعضائه لجانا دائمة تهتم بالمسائل التابعة المجال اختصاصه والتي من بينها المتعلقة بالصحة والنظافة وحماية البيئة.

* مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على احترام التعليمات ونظافة المحيط وحماية البيئة.

1 قانون البلدية رقم 10/11، المؤرخ في 22 يوليو 2011، الجريدة الرسمية، العدد3 /2011.

* بموجب المادة 109 تخضع إقامة أي مشروع استثمار ي أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.

* حسب المادة 114 فانه يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة.

1-مشروع تسير النفايات ومراقبتها و إزالتها[1]:يشكل تسيير النفايات في البلدية أولوية ضمن الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، حيث أن إقرار البرنامج الوطني لتسيير النفايات يندرج في إطار إستراتيجية تحسين الإطار المعيشي للمدن وحماية الموارد والمحافظة على الصحة العمومية، وذلك من خلال:

- الحد من الممارسات الحالية للمفرغات المتوحشة عبر إنشاء وتجهيز مراكز الردم التقني.
- تنظيم عملية جمع ونقل الفضلات من خلال إعداد المخطط التوجيهي لتسيير المخلفات.
- التحكم في تكاليف تسيير الفضلات وأداء التسيير.
- الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان دون تشكيل أخطار على الموارد المختلفة.
- عدم المساس بالمناظر والمواقع ذات الأهمية القصوى.

1 Ben Atman Abdelghani, **Etude du système écologique dans la ville Algérienne**:**Cas de la ville de Sétif**, Mémoire de Post-graduation spécialisée, Spécialité: gestion des collectivitéslocales et développement, Université Mentouri, Constantine, 2003, p68.

- عدم إحداث أي إزعاج بالضجيج وبالروائح الكريهة.

2-المحافظة على المياه[1]:يهدف قانون المياه الصادر عام 1983 إلى حماية الثروة المائية كما يقضي بأن المياه الموجهة للاستهلاك البشري لابد أن تخضع للمراقبة وتنشر هذه المراقبة للرأي العام، وفي هذا السياق يكون المجلس الشعبي البلدي مسؤول عن حماية المياه الصالحة للشرب واتخاذا لإجراءات الرامية إلى مكافحة الأمراض الوبائية و المعدية، كما أنه مسؤول عن تموين السكان بالمياه الكافية لسد حاجيات اليومية، وضمان صرف المياه القذرة و صيانة شبكات التطهير حيث يندرج هذا في إطار مكافحة انتشار الأمراض المعدية والجرثومية و الحموية التي تسبب الأمراض المتنقلة عن طريقا لمياه كالإسهال والكوليرا والتفوئيد و التهاب الكبد...الخ.

3-مشروع التهيئة و التعمير: قانون التهيئة و التعمير الصادر سنة 1990 والمعمول به حاليا لا يهمل الجانب الإيكولوجي، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين الوظيفة الاجتماعية والعمرانية للسكن الفلاحة والصناعة و أيضا

وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر ذات التراث الثقافي التاريخي.

- وبموجب هذا القانون أعطى المشرع للبلدية صلاحيات واسعة في مجال التهيئة والعمران وتكييف أدوات التعمير مع مقتضيات حماية البيئة وهذا باستخدام" رخصة البناء "باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف.

الشكل(): الآثار السياسية للسياحة البيئية

1 المرسوم التنفيذي رقم 178/02 المؤرخ في 26 ماي 2002 المحدد لقواعد تنظيم مديريات الري الولائية، الجريدة الرسمية، العدد 38، مؤرخة في 27 ماي2002.

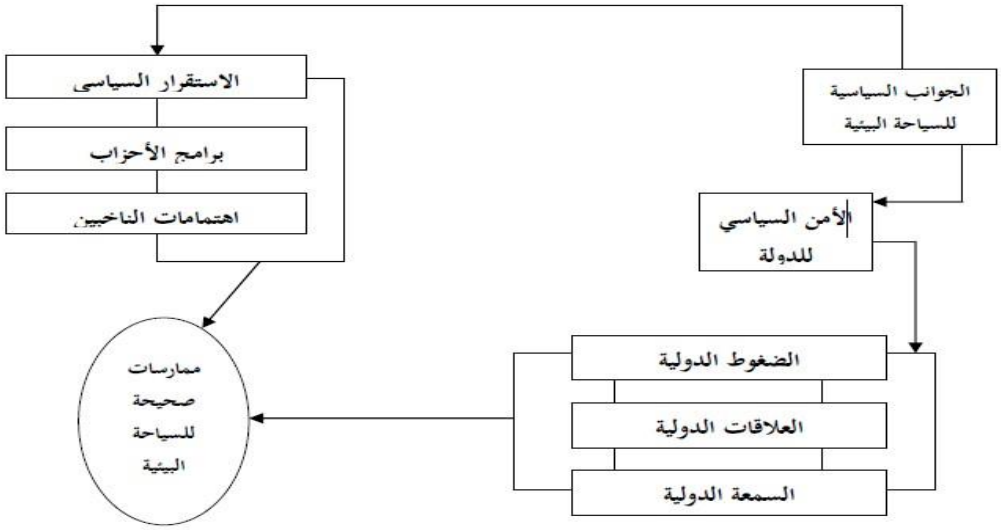

.**المصدر**: محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 58

المطلب الثاني: آفاق السياحة البيئية في الجزائر

بالرغم من أن لكل بلد مقوماته التاريخية، الحضارية الثقافية وحتى الطبيعية الخاصة به، إلا أن أي محاولة لتطوير استراتيجية وطنية لترقية السياحة البيئية لابد أن تشمل جميع الفاعلين فيها. ويرتكز تطوير أي استراتيجية وطنية للسياحة البيئية على المحاور الرئيسية التالية:

الفرع الأول: إصلاح المؤسسات الداعمة

ويشمل ذلك القيام بمجموعة من الإجراءات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني.

أولا: على المستوى الوطني: وتتضمن ما يلي[1]:

1-الاعتراف بالسياحة البيئية كنشاط سياحي له ذاتية وإشرافه المؤسساتي: وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1 محصول عبد السلام، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس ، ولاية سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص211.

أ– إدخال مشاريع السياحة البيئية في التشريعات المتعلقة بإجراءات الموافقة على المشاريع السياحية،

ب– تنظيم مشاورات إقليمية مفتوحة مع السكان المحليين، بالإضافة إلى استطلاع أرائهم، حول السياحة البيئية، وحصر جميع الإمكانيات الإقليمية بطريقة دقيقة. ونظرا لحجم وطبيعة مشاريع السياحة البيئية، ومن أجل ضمان إمكانية دمجها بجانب السكان المحليين، فإن جميع أفكار المشروع السياحي البيئي يجب أن يتم التخطيط لها وتطويرها على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، فإن دور الجمعيات المكلفة بالتنمية المحلية وحماية البيئة سوف يتحدد على أساس شريك في إنجاح هذه المشاريع. وأخيرا، تلعب السلطات الإقليمية (المحافظين، رؤساء البلديات) دورا أساسيا في هذه العملية من خلال إزالة جميع العقبات التي يمكن أن تواجهها هذه المشاريع خاصة على المستوى المحلي والمركزي.

ج– استحداث مصلحة مكلفة، على مستوى مديرية السياحة، وبالتعاون مع مديريات ومصالح الوزارات الأخرى المعنية في المقام الأول من أجل وضع الإستراتيجية، وتحديد الإمكانيات، والأولويات التنموية، بالإضافة إلى الموافقة

على المشاريع.

د– وضع إجراءات لإصدار الشهادات، من أجل امتثال مشاريع السياحة البيئية مع الأهداف الوطنية: المحافظة على الموارد الطبيعية وصونها، تكوين دخل وفرص العمل للمجتمعات المحلية والريفية؛

2–إنشاء هيكل تنظيمي للسياحة البيئية والذي يمكن أن يأخذ شكل لجنة وطنية تضم مختلف الوزارات (السياحة، البيئة، الزراعة، الداخلية والثقافة).

3-تحديد محاور، بدائل، وتمويلات لتنمية السياحة البيئية واقتراحها على الحكومة من أجل الموافقة عليها؛

ثانيا: على المستوى المحلي: ويتم ذلك من خلال:

1- تحديد إمكانيات وبرامج السياحة البيئية، والموافقة عليها من قبل المجلس الإقليمي، بعد التشاور مع الحكومات الإقليمية وبالتشاور مع السكان المحليين وخاصة الحركات الجمعوية.

2- الموافقة على الإعانات والتسهيلات الإقليمية والتنسيق بينها لصالح المطورين الخواص.

الفرع الثاني: التكوين

يتم توفير منتجات السياحة البيئية من قبل متعاملين ومتخصصين في المهن والممارسات تختلف إلى حد كبير عنها في السياحة "الكلاسيكية". وبالتالي، فلابد من أن تكون هناك تدريبات متخصصة، نظرية وميدانية، أولية وعليا. وتتعلق التدريبات الموصى بها ثلاث فئات من المشاركين:

أولاً: مصممي ومطوري أنشطة السياحة البيئية: ويتم ذلك من خلال:

1) إقامة شراكة مع هيئة للتدريب أو مؤسسة أكاديمية متخصصة (السياحة، البيئة، الاقتصاد)؛

2) تصميم مادة تعليمية مساعدة بالتعاون مع المختصين في المجال، وموجهة من أجل تحقيق هدفين رئيسيين:

تحديد أصل طبيعي قابل للبيع، وقيمته في مشروع مربح؛

3) إقامة دورات تدريبية منتظمة؛

4) مرافقة مختصين مكونين في تصميم المشاريع التجريبية ومعرفة السوق واتجاهاته (العرض، الطلب، المعايير واللوائح...).

ثانيا: المهن المتخصصة في السياحة البيئية: ويتم ذلك من خلال:

1. التحديد المسبق لمراكز التدريب والمؤسسات المتخصصة التي يمكن أن تشارك في السياحة البيئية (الفروسية، الرياضات الجبلية، مشاهدة الطبيعة، مشاهدة الطيور،...)؛
2. تكييف أهداف ومحتوى التكوين مع متطلبات السياحة البيئية؛
3. تحديد المستفيدين المحتملين حسب البرامج الإقليمية من تطوير السياحة البيئية؛
4. تنظيم رحلات تكوين ميدانية في مناطق أو مواقع تحتوي على تجارب ناجحة في السياحة البيئية (وحتى في الخارج)؛

ثالثا: موظفو الإدارات: ويتم ذلك من خلال:

1. تحديد وتعداد الوكلاء المكلفين بتطوير، بناء ومراقبة مشاريع السياحة البيئية وأداء دورها كميسر، مرشد ومدافع عن البيئة؛
2. تنظيم دورات تكوين قصيرة الأجل بالتعاون مع المختصين في السياحة البيئية، موجهة لتحقيق ثلاثة أهداف: تحديات تطوير السياحة البيئية، معرفة حدود الأوساط الطبيعية وشروط المحافظة عليها، معرفة معوقات وتحديات السياحة البيئية وسبل التغلب عليها.

الفرع الثالث: التحسيس والترويج

يعتبر تفسير وتعليم مبادئ وأهداف السياحة البيئية عنصرا أساسيا في تطورها، مع التأكيد على حماية وتعزيز التراث الطبيعي، وعلى مساهمة السكان المحليين في نجاح مشاريع السياحة البيئية، وسوف يمس البرنامج التحسيسي المسمى ثلاث فئات من الجهات الفاعلة:

أولا: الجمهور عامة (بما في ذلك الزبائن الوطنيين المحتملين)

تعزيز مفهوم السياحة البيئية لدى الزبون الوطني، طريقة ممارستها، مساهمتها في تنمية المناطق وآثارها الايجابية

على حماية التراث الطبيعي.

نشر المعلومات حول المنتجات الحالية والإمكانيات المتوفرة:

1) بوابة إلكترونية مخصصة للسياحة البيئية (حملة ترويجية).

2) تنظيم وإجراء حملات للتوعية في التلفاز والراديو؛

3) إنتاج النشرات والملصقات والكتيبات لأطفال المدارس والطلاب؛

ثانيا: المجتمعات المحلية

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة على المناطق هذه المناطق، بالإضافة إلى أهمية توظيف الموروث الطبيعي والثقافي في السياحة البيئية. ويتم ذلك من خلال:

☜ تنظيم اجتماعات دورية مع السكان المحلين في المناطق المختلفة للبلاد، وخاصة في المناطق الغنية بمقومات

السياحة البيئية.

☜ إنتاج وتوزيع الكتيبات والنشرات والتقارير والأفلام حول السياحة البيئية وتوزيعها على السكان المحليين؛

☜ الاطلاع على تجارب ومشاريع سياحة بيئية ناجحة لدول أخرى؛

ثالثا: المديريات والمهنيين: وذلك عن طريق:

❖ التنظيم الدوري لأيام إعلامية وندوات علمية وملتقيات حول السياحة البيئية في مختلف المناطق في البلاد.

❖ مشاركة المسئولين الإداريين ومهنيين السياحة في الفعاليات الدولية حول السياحة البيئية.

❖ إرسال بعثات إلى دول أجنبية وذلك من أجل تكوينهم في مجال السياحة البيئية والاطلاع على التجارب

الأجنبية المماثلة والناجحة في السياحة البيئية.

وتعمل الأنشطة الترويجية التي تسبق تسويق منتجات السياحة البيئية على تعزيز صورة المناطق وخصائصها الطبيعية والثقافية لدى مختلف فئات الزبائن. ولابد من تنويع المنتجات، تنويع وسائل الاتصال، تجميع جهود الجهات الفاعلة والمتعاملين من أجل إنجاح السياحة البيئية.

الفرع الرابع: تطوير آليات التمويل لفائدة الباعثين الخواص للاستثمار في مجال السياحة البيئية

تركز الإجراءات المقترحة في هذا المجال على:

أولا: تعظيم الاستفادة من صيغ التمويل الحالية وتكييفها مع خصوصيات مشاريع السياحة البيئية.

ثانيا: إنشاء صندوق خاص مخصص لتمويل مشاريع السياحة البيئية: صندوق خاص بتنمية السياحة البيئية يسمح بتعزيز أجهزة التمويل الحالية. ويمكن تمويل هذا الصندوق عن طريق المنح أو قروض بشروط تفضيلية.

كما يتعين القيام بدراسة حول مبررات وجود هذا الصندوق، موارده وطريقة عمله.

ثالثا: منح قروض بفوائد ميسرة من قبل البنوك لأصحاب مشاريع السياحة البيئية.

رابعا: تقديم إعانات مالية وإتاوات لأصحاب مشاريع السياحة البيئية من قبل الدولة، بالإضافة إلى تقديم إعفاءات ضريبية لأصحاب مشاريع السياحة البيئية على الأقل خلال 10 سنوات الأولى من النشاط.

الفرع الخامس: تحسين إدارة المحميات الطبيعية، تنظيمها وتخطيطها

ويتم ذلك من خلال:

أولا: تحديث وتطبيق أدوات التخطيط والإدارة داخل المحميات الطبيعية.

ثانيا: جرد، توصيف وفحص الموارد المحتملة من أجل تنمية السياحة البيئية داخل المحميات الطبيعية.

ثالثا: القيام بدراسات الطاقة الاستيعابية، دراسات الأثر البيئي، قدرة التحمل، .... وذلك من أجل التقليل من ضغط الزوار على المحميات الطبيعية.

رابعا: تقييم وتحسين المرافق المخصصة للاستخدام العام داخل المحميات الطبيعية.

خامسا: تحسين الإدارة البيئية للمرافق المخصصة للاستخدام العام داخل المحميات الطبيعية.

سادسا: تحسين معارف الزوار إلى المحميات الطبيعية عن طريق وضع لافتات تدعو للمحافظة على البيئة، وأخرى تشرح السلوك البيئي السليم.

سابعا: كتابة، مراجعة، برمجة وتنفيذ خطة الاستخدام العام للمحميات الطبيعية.

الخاتمة

أخذ الاهتمام العالمي بمفهوم السياحة البيئية والتنمية المستدامة في التزايد خلال السنوات القليلة الماضية ومن المرشح أن تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام المنظمات الدولية من خلال إقامة المؤتمرات والملتقيات العالمية، ويرجع ذلك بالأساس إلى المشاكل البيئية والتغيرات المناخية التي أصبحت تخيف البشرية أكثر من ذي قبل.

وينظر للسياحة البيئية في الوقت الراهن على أنها أصبحت تشكل الإكليل السحري الذي يمكن الدول من تجاوز الآثار السلبية الاجتماعية والثقافية وخاصة البيئية للسياحة الجماعية، مما يقلل الضغط على الموارد الطبيعية ويسمح بالمحافظة عليها أطول فترة ممكنة، وبالتالي ضمان حق الأجيال القادمة من هاته الموارد.

وقد أصبحت مسألة تنمية السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب أمرا ضروريا وحتميا، لأن الدول الثلاثة تمتلك رأسمال طبيعي متنوع وهش، والذي يتعرض لضغوط كبيرة وذلك بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والاستهلاكية المتنامية للموارد الطبيعية. وما يبرر أيضا ضرورة تنمية السياحة البيئية في الجزائر هو أنها سوف تسمح للدولة الجزائرية بالتموقع الجيد ضمن السوق السياحي المغاربي والعالمي، وتحسين صورتها المملة بعض الشيء (بسبب السياحة الجماعية) التي تتمتع بها دولتنا في وقتنا هذا.

وقد سمح لنا الاطلاع النظري على موضوع السياحة البيئية وعلاقته بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى جرد وتحليل إمكانيات السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب، بالوقوف على مختلف الأبعاد النظرية للسياحة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ورصد الجهود المختلفة التي تبدلها

الجزائر من اجل تنمية السياحة البيئية بها، خاصة من خلال تطوير الإطار القانوني وتبني استراتيجية ترويجية. وتتمثل النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها فيما يلي:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- تمتلك الجزائر مقومات سياحية بيئية كبيرة من شأنها أن تجعل منها وجهات سياحية بيئية عالمية، حيث سمحت لنا الدراسة بالوقوف على إمكانيات السياحة البيئية التي تحتوي عليها بلادنا سواء الطبيعية: من جبال وأنهار وصحاري ومناظر خلابة، محميات طبيعية، حدائق وطنية، بالإضافة إلى الإمكانيات الثقافية التي تتجلى في العادات والتقاليد المتنوعة والمعالم التاريخية الكثيرة، بالإضافة إلى المنتوجات المحلية والمأكولات الشعبية المتنوعة، والتي من شأنها لو تم استغلالها في تنمية السياحة البيئية أن تجعل من الجزائر من بين أهم وجهات السياحة البيئية عالميا.

كما سمحت لنا الدراسة بالاطلاع على الكثير من أنشطة السياحة البيئية في هذه الدول مثل: مشاهدة الحيوانات والنباتات، الرياضات الجبلية، ...الخ.

- تساهم تنمية السياحة البيئية في كل من الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أظهرت النتائج المتوقعة من إقامة نماذج وحدات السياحة البيئية، أنَّ السياحة البيئية سوف تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بشكل إيجابي وذلك من خلال توفير إيرادات إضافية للمجتمعات المحلية وتوفير مناصب شغل للسكان المحليين، بالإضافة إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وتصريف المنتجات المحلية، وهو ما من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية في الجزائر.

- يساهم تطوير السياحة البيئية في الجزائر في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث أنه من المتوقع أن تحترم هذه المشاريع عادات وتقاليد السكان المحليين، كما يسمح التوزيع العادل للدخل بين مختلف الفئات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك التقليل من الفقر في المناطق البعيدة.
- يساهم تطوير مشاريع السياحة البيئية في الجزائر في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية البيئية، حيث تطبق هذه المشاريع معايير صارمة في التسيير وتأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في كل أنشطتها وتعمل على التقليل من النفايات. كما أنه يمكن معالجة القضايا البيئية الناتجة عنها من خلال تخصيص موارد مالية للمحافظة على البيئة، ومنه فمن المتوقع أن يساهم إقامة مثل هذه المشايع في المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي في الجزائر.

واستنادا إلى النتائج السابقة المتوصل إليها، يتضح لنا أن تنمية السياحة البيئية في الجزائر من شأنه أن يساهم ايجابيا في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، وذلك نظرا للنتائج الايجابية المتوقع تحقيقها سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

إنَّ تنمية السياحة البيئية في الجزائر يساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في بلادنا.

إن تطوير السياحة البيئية وتنميتها في الجزائر، لابد أن يكون في إطار التنمية المستدامة الشاملة، ومن خلال هذا المنظور فإنه لوضع السياحة البيئية في إطار التنمية المستدامة لابد من:

- بناء وتنمية سياحة بيئية مستدامة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص على إقامة مشاريع سياحة بيئية مشتركة، وزيادة جهود القطاعين لتعزيز السياحة البيئية؛

- ❖ تشجيع سكان المناطق بإرشادهم لاستغلال الأراضي المجاورة للمحمية؛ وإقامة مشاريع استثمارية صغيرة لتوفير احتياجات السائح مثل: المنسوجات، الحلي، الأواني الفخارية، الوجبات التقليدية...الخ، من أجل تفعيل المشاركة الشعبية في إنجاح السياحة البيئية؛
- ❖ دعم توفير المعلومات الإحصائية الدقيقة حول السياحة البيئية؛
- ❖ متابعة وتنفيذ الإجراءات المنظمة للسياحة البيئية والعمل على دعمها؛
- ❖ تقوية وسائل الإشراف والمتابعة في توجيه الاستثمارات وتوزيعها على مناطق الجذب السياحي حسب الطلب؛
- ❖ إنشاء وحدات للإعلام السياحي البيئي متخصصة في تقديم معلومات حول مختلف الأماكن السياحية البيئية الموجودة في البلد، وكذلك تقدم استشارات حول كيفية القيام برحلة سياحية بيئية؛
- ❖ تكثيف برامج التربية والتوعية حول السياحة البيئية على كافة المستويات وإعداد المنشورات الخاصة بذلك؛
- ❖ العمل على نشر ثقافة السياحة البيئية فضلا عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي السياحي البيئي؛
- ❖ ضرورة إدخال مفهوم السياحة البيئية في مادة التربية الوطنية كمادة أساسية في عدد من المراحل الدراسية، وإظهار آثارها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- ❖ إقامة المنشآت السياحية المعتمدة على الطبيعة والتي تستجيب لمبادئ السياحة البيئية؛
- ❖ تبني زمام المبادرة في وضع الخطط اللازمة للحد من تلوث البيئة في المنشآت السياحية البيئية؛

❖ إقامة معارض خاصة حول السياحة البيئية بالتعاون مع الهيئات الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وبمشاركة وزارات السياحة، البيئة، الثقافة؛

❖ الانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية المتعلقة بالمحافظة على المناطق المحمية، ودعم السياحة البيئية؛

من خلال هذه الدراسة يمكن اقتراح مجموعة مواضيع أخرى من الممكن أن تشكل تكملة لهذا الموضوع، وهي:

✓ استراتيجية ترقية السياحة البيئية في إطار ضوابط التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر؛

✓ دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة مجموعة من مشاريع السياحة البيئية؛

✓ السياحة البيئية كبديل لتحقيق الأمن السياحي الوطني: دراسة مقارنة بين بلدان المجاورة؛

✓ السياحة البيئية كآلية لإدارة المناطق المحمية: دراسة مقارنة بين محمية طبيعية للبلدان المجاورة؛

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم

1. سورة التوبة

المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أحمد الجلاد، دراسات في جغرافية السياحة، عالم الكتب للنشر القاهرة ، 1998ص 25.

2. أكرم عاطف رواشد، السياحة البيئة: الأسس والمرتكزات، ط1، دار البريد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،ص48.

3. الزوكة محمد خميس، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، ط 2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 264.

4. صلاح عبد الوهاب، السياسة القومية للتسويق السياحي، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، 1994 ، ص 18

5. عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص11.

6. ماهر بد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، ص28.

7. ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

8. محمد مرسي الحريري، جغرافيا السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 .

9. محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1975.

10. مروان السكر: مختارات من الاقتصاد السياحي – الاردن مجدلاوي للنشر والتوزيع سنة 1999.

11. نبيل الروبي / نظرية السياحة مجموعة الدراسات السياحية: مصر مؤسسة الثقافة الجامعية سنة 1986.

12. نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1985، ص 9.

13. نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1987، ص 12.

14. نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

ب- الرسائل والمذكرات:

1. كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005،ص20.

2. محصول عبد السلام، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس ، ولاية سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص25.

3. محصول عبد السلام، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس ، ولاية سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص26.

4. محصول عبد السلام، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، ولاية سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص211.

5. يحياوي هادية، **السياحة والتنمية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2002-2003، ص08.

ت- القوانين المرسوم:

1. المرسوم التنفيذي 60/96 المؤرخ في 1996/01/27 المتضمن مفتشية للبيئة ولاية عين تموشنت، الجريدة الرسمية عدد 7، 1996/01/28.
2. القانون رقم 14-05 المؤرخ في 24 فيفري 2014 ينص على أن النصوص التطبيقية للقانون 01-10 تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التطبيقية الجديدة الخاصة بهذا القانون، وبهذا فان الأحكام القديمة المتعلقة بكفييات وإجراءات منح الرخص المنجمية ظلت محل تطبيق وساريان إلى غاية تعويضها بتلك المنصوص عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-202 المؤرخ في 05 أوت 2018.
3. المرسوم التنفيذ 175/02 المؤرخ في الربيع 07 ربيع الأول عام 1423 الموافق لـ20 ماي 2002 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيم علمها.
4. المرسوم التنفيذي رقم 178/02 المؤرخ في 26 ماي 2002 المحدد لقواعد تنظيم مديريات الري الولائية، الجريدة الرسمية، العدد 38، مؤرخة في 27 ماي2002.
5. قانون البلدية رقم 10/11، المؤرخ في 22 يوليو 2011، الجريدة الرسمية، العدد3 /2011.
6. قانون الولاية 07/12 المؤرخ في 21 فبراير2012، الجريدة الرسمية، العدد 12-2012.

ث- الملتقيات المجلات والدواوين الإحصائية:

1. **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر**، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 1991.
2. **جغرافيا السياحة والطيران**، ط 1، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، 2007.
3. **اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 124، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، ديسمبر 1998.
4. يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، ط 1، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2003.
5. ناصر مراد، زياد أبو موسى، مداخلة بعنوان: **دور السياحة في التنمية المستدامة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة، الجزائر، 25/24 أفريل 2012.
6. محمد العطا عمر: **الندوة العلمية" أثر الاعمال الارهابية عمى السياحة"، مركز الدراسات والبحوث: قسم الندوات والمقالات العلمية**، دمشق،2010.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1. GERARD GUIBILATO Economie Touristique Edition, d'E LTAS

ثالثاً:نصوص قرآنية:

1. سورة التوبة، الآية(02) و الآية (112).

أحاديث شريفة

1. رواه أبو هريرة، وأسنده الطبري.

المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2008/11/blog-post_18.html تاريخ الدخول 30-03-2020 على الساعة 10:46.

2. "Sustainable Development Goals ", www.wikiwand.com, Retrieved 18-12-2019. Edited.

رابعاً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ben Atman Abdelghani, **Etude du système écologique dans la ville Algérienne**:**Cas de la ville de Sétif**, Mémoire de Post-graduation spécialisée, Spécialité: gestion des collectivitéslocales et développement, Université Mentouri, Constantine, 2003.

2. John Tribe, **philosophical issues in tourism**, MPG Books Ltd, Great Britain, 2009.

3. Charles R. Goeldner, J.R.Brent Ritchie, **Tourism** : **Principles**, **Practices**, **Philosophies**, Tenth edition, Jhon Wiley and Sons, Inc, USA, 2006.

4. David A.Fennel, **Ecotourism**: **an introduction**, second edition, taylor & francais e-library, Routledge, London ,2005.

5. Javier de esteban curiel, **turismo cultural y medio ambiente en destinos urbanos**, pablidise, madrid, 2008.

6. Norbert vanhove, **the economics of tourism destinations**, second edition, elsiver publication, USA, 2011.

7. Stephen J Page, Joanne Connell, **tourism a modern synthesis**, second edition, Thomson, london ,2007.

8. Walter, Hamziker, **Le tourisme**: **caractéristiques principales**, Aiest éditions gurten, Berne, paris, 1992.

9. Yves Tinard, **Le tourisme économie et management**, MC GRAW-HILL, Paris, 1992.

فهرس المحتويات

الفهرس

البسملة.....I

كلمة شكر.....I

و عرفان I

إهداء.....II

المقدمة..... 3

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة والسياحة البيئية

تمهيد: 11

المبحث الأول: مفهوم السياحة.....12

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن السياحة 12

المطلب الثاني: تعريف السياحة 18

الفرع الأول: تعريف السياحة 18

الفرع الثاني: تعريف السائح 26

الفرع الثالث: خصائص السياحة 30

المطلب الثالث: دوافع السياحة 35

المبحث الثاني: السياحة البيئية 37

المطلب الأول: مفهوم السياحة البيئية.....37

الفرع الأول: تعريف السياحة البيئية 37

الفرع الثاني: خصائص السياحة البيئية 38

المطلب الثاني: ظروف نشأة السياحة البيئية.....39

المطلب الثالث: مكوّنات السياحة البيئية.....45

الفصل الثاني: السياحة والتنمية المستدامة في القانون الجزائري

تمهيد: 47

المبحث الأول: التنمية المستدامة 47

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة 47

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.....50

المطلب الثالث: السياحة المستدامة 53

المبحث الثاني: تأثير السياحة البيئية على التنمية المستدامة 54

المطلب الأول: حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة في الجزائر 54

الفرع الأول: الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة: 55

الفرع الثاني: دور الجماعات المحلية في حماية البيئة 57

المطلب الثاني: آفاق السياحة البيئية في الجزائر.....62

الخاتمة.....70

قائمة المراجع والمصادر.....

الفهرس .....

الملخص .....

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة العلاقة بين السياحة و التنمية المستدامة التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ، حيث تتمحور الإشكالية حول مدى فعالية القطاع السياحي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، هاته الأخيرة التي تنطبق كل مبادئها على كل أشكال السياحة بجميع أصنافها ، و الهدف الاستراتيجي من هذا العمل يكمن في البحث عن أسباب ضعف النشاط السياحي في الجزائر بصفة عامة و بولاية سعيدة بصفة خاصة رغم المقومات التي تملكها في هذا المجال، و من ثمة البحث عن الحلول الكفيلة للتنمية المستدامة لهذا القطاع بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية :السياحة؛ التنمية المستدامة؛ التنمية السياحية المستدامة؛ السياحة البيئية؛ التسويق السياحي؛ النشاط السياحي؛ السياحة المستدامة؛ تهيئة الإقليم

Abstract

This research is interested in studying the relationship between tourism and sustainable development that responds to the needs of the present without affecting the ability of future generations to meet their needs, as the problem revolves around the extent of the effectiveness of the tourism sector in Algeria in achieving sustainable development, the latter of which all its principles apply to all forms of tourism With all its varieties, and the strategic goal of this work lies in searching for the reasons for the weak tourism activity in Algeria in general and with a happy mandate in particular, despite the ingredients that it has in this field, and from there search for solutions to sustainable development of this sector in the region.

Keywords: tourism; sustainable development; Sustainable tourism development; Eco-tourism; Tourism marketing; Tourist activity; Sustainable tourism; Create the territory